الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/EC.9/2024/14
5 November 2024
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع التاسع
تونس، 18-19 كانون الأول/ديسمبر 2024

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت

نتائج المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024 وتقييم دوراته

موجز

تنظِّم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) سنوياً منذ عام 2014 المنتدى العربي للتنمية المستدامة، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة. ويشكّل المنتدى الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (خطة عام 2030) في المنطقة العربية. وقد حرصت الإسكوا على دعوة المشاركين لتقييم المنتدى بهدف الارتقاء بجودة تنظيمه ونتائجه.

تستعرض هذه الوثيقة نتائج المنتدى لعام 2024، الذي عُقد حضورياً وافتراضياً في بيروت في الفترة من 5 إلى 7 آذار/مارس 2024، تحت عنوان "العمل من أجل الاستدامة والسلام"، وصدر عنه عدد من الرسائل التي تمّ رفعها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد في نيويورك في الفترة من 8 إلى 17 تموز/يوليو 2024. كما تستعرض الوثيقة نتائج تقييم دورات المنتدى الست الأخيرة، نزولاً عند رغبة اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين (القاهرة، 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2023).

واللجنة مدعوّة إلى أخذ العلم بنتائج الدورة 2024 للمنتدى وبنتائج تقييم دوراته الست الأخيرة، وإبداء الرأي في هذا الشأن.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	3-1	3
الفصل		
أولاً- المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024	6-4	3
ثانياً- تقييم المنتدى العربي للتنمية المستدامة بدوراته الست الأخيرة	13-7	4
المرفقات		
المرفق الأول- تقرير المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024		5
المرفق الثاني- نتائج تقييم المنتدى العربي للتنمية المستدامة بدوراته الست الأخيرة (2018 و2019 و2021-2024)		26

مقدمة

1- المنتدى العربي للتنمية المستدامة هو الآلية الإقليمية الرئيسية لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام 2030 في المنطقة العربية. ويجمع هذا المنتدى الذي تنظِّمه الإسكوا سنوياً، بالتعاون مع جامعة الدول العربية ووكالات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة، ممثّلين عن الحكومات العربية ومجموعةً واسعة من أصحاب المصلحة لمناقشة التقدُّم المُحرَز، واستعراض التجارب الوطنية والإقليمية، والبحث في آخر المستجدات وفي آليات تنفيذ خطة عام 2030 على الصعيدين الوطني والإقليمي.

2- ويحمل هذا الملتقى العربي، بما يصل إليه من نتائج، صوتَ المنطقة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد سنوياً في نيويورك. ويتضمن تقرير المنتدى العربي أهم الرسائل بشأن الفرص والتحديات المتصلة بتنفيذ خطة عام 2030 في البلدان العربية. وقد عُقِدَت عشرة منتديات عربية منذ عام 2014[1]. وحرصت الإسكوا عبر السنوات على تقييم المنتدى بهدف الارتقاء بجودة تنظيمه ونتائجه، وذلك من خلال دعوة المشاركين إلى استكمال استبيان خاص.

3- وتستعرض هذه الوثيقة نتائج المنتدى لعام 2024 المنعقد حضورياً وافتراضياً في بيروت في الفترة من 5 إلى 7 آذار/مارس 2024، ونتائج تقييم دورات المنتدى الست الأخيرة، نزولاً عند رغبة اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين (القاهرة، 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2023).

أولاً- المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024

4- انعقد المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2024 حضورياً وافتراضياً في بيروت في الفترة من 5 إلى 7 آذار/مارس 2024، تحت عنوان "العمل من أجل الاستدامة والسلام". وتضمَّن برنامج عمله جلسات عامة تناولت أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024، وهي الأهداف 1، و2، و13، و16، إلى جانب التكنولوجيا الرقمية ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل. وتخلّل برنامجَ المنتدى حدث خاص بشركات الأعمال وأهداف التنمية المستدامة، واثنتا عشرة جلسة متخصِّصة ركّزت بمزيد من التفصيل على أولويات إقليمية اختيرت انطلاقاً من عنوان المنتدى وأهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض.

5- وخلُصت مناقشات المنتدى إلى عددٍ من الرسائل التي عُرضت على المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة المنعقد في نيويورك في الفترة من 8 إلى 17 تموز/يوليو 2024 تحت عنوان "تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر في زمن الأزمات المتعدِّدة: تنفيذ حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة بفعالية". وقد صِيغت الرسائل كمساهمة تعبِّر عن أولويات المنطقة.

6- يرد في المرفق الأول التقرير الكامل للمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2024 بالصيغة التي رُفع بها إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة 2024.

(1) تعذّر عقد دورة عام 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، بينما نُظِّمت دورة عام 2021 افتراضياً. لمزيد من المعلومات حول المنتدى ودوراته، يمكن زيارة الموقع الإلكتروني: https://www.unescwa.org/ar/2030-afsd.

ثانياً- تقييم المنتدى العربي للتنمية المستدامة بدوراته الست الأخيرة

7- يتضمّن المرفق الثاني بيانات تفصيلية لردود المشاركين على أسئلة الاستبيان التقييمي للمنتدى خلال الدورات الست الأخيرة (2018 و2019 و2021-2024). وتُظْهِرُ البيانات بشكل عام تحسُّناً على صعيد المشاركة والأثر والجودة، كما هو ملخّص أدناه.

8- بالنسبة للمشاركة في المنتدى، ارتفع عدد المشاركين حضورياً من 300 مشارك في عامَي 2018 و2019 ليتخطى 400 مشارك في عامَي 2023 و2024. ومنذ عام 2021، فُتح مجال المشاركة عن بُعد، مما رفع إجمالي عدد المشاركين إلى 1,370 مشاركاً في عام 2024. وشكّلت نسبة الإناث 42 في المائة من الحضور كمعدّل عبر السنوات.

9- وحافظ المنتدى على طابعه لجهة تعدُّد أصحاب المصلحة المشاركين. وفيما بقيت نسبة المشاركة الحكومية هي الأعلى (42 في المائة من الحضور كمعدّل عبر السنوات)، ارتفعت نسبة مشاركة القطاع الخاص والخبراء/الأكاديميين بشكل ملحوظ لتتخطى 22 في المائة لكل فئة في عام 2024.

10- وبالنسبة لأهمية المنتدى وأثره على المشاركين، ارتفعت نسبة المشاركين الذين وافقوا بشدة على أن المنتدى قد حسَّن من فهمهم للموضوع الرئيسي للمنتدى (من 21 في المائة عام 2019 إلى 47 في المائة عام 2024). والأمر سيان بالنسبة لمساهمة المنتدى في تحسين المعرفة بالحلول السياساتية للنهوض بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، إذ ارتفعت نسبة المشاركين الذين وافقوا بشدة بخصوص هذا الجانب من 16 في المائة عام 2019 إلى 42 في المائة عام 2024. وكانت دورة 2024 ملفتة لناحية مساهمة المنتدى في تيسير تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة مع أصحاب المصلحة المختلفين، حيث وافق 58 في المائة من المشاركين بشدة على دور المنتدى في هذا الشأن.

11- أما عن جودة المحتوى، فقد ارتفعت نسبة المشاركين الذين قيّموا جودة الوثائق والأوراق الخلفية بالممتازة من 6 في المائة عام 2018 إلى 40 في المائة عام 2024، فيما بقيت نسبة من قيّمها بجيدة جداً في حدود 40 في المائة كمعدّل عبر السنوات. وارتفع مستوى الرضا عن جودة مداخلات المتحدّثين، حيث اعتبر 37 في المائة من المشاركين أنها ممتازة في عام 2024 مقابل 24 في المائة في عام 2022.

12- وبالنسبة لبرنامج عمل المنتدى، لم تبرز اختلافات كبرى في مستوى الرضا. وكمعدّل عبر السنوات، اعتبر حوالي ثلث المشاركين أن هيكلية المنتدى ممتازة، واعتبر ثلث آخر أنها جيدة جداً. والأمر سيان بالنسبة للمدة المتاحة للمنتدى، حيث اعتبر 25 في المائة من المشاركين أنها ممتازة و40 في المائة أنّها جيدة جداً (معّدل عبر السنوات).

13- وارتفعت نسبة المشاركين الذين قيّموا الترتيبات اللوجستية للمنتدى بالممتازة، وذلك من 37 في المائة عام 2019 إلى 55 في المائة عام 2024. وانعكس التحسُّن في مختلف الجوانب أعلاه في ارتفاع ملحوظ في مستوى الرضا العام عن المنتدى، إذ ارتفعت نسبة التقييم بممتاز من 19 في المائة عام 2019 إلى 45 في المائة عام 2024.

الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/CL5.SDGS/2024/RFSD/Report
3 April 2024
ORIGINAL: ARABIC

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة
المنعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي
8-17 تموز/يوليو 2024

تقرير

المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024

"العمل من أجل الاستدامة والسلام"

5-7 آذار/مارس 2024

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	7-1	7
الفصل		
أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024	8	8
ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض	52-9	11
ألف- الجلسة الافتتاحية	10-9	11
باء- الجلسات العامة	24-11	12
جيم- الجلسات المتخصِّصة	48-25	16
دال- أحداث خاصة	50-49	23
هاء- الجلسة الختامية	52-51	24
ثالثاً- المشاركون	55-53	24

مقدمة

1- نظَّمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بالشراكة مع جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية، المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024 تحت عنوان "العمل من أجل الاستدامة والسلام". عُقِد المنتدى حضورياً وافتراضياً في بيروت، في الفترة من 5 إلى 7 آذار/مارس 2024، وترأسته عُمان.

2- المنتدى العربي للتنمية المستدامة هو منبر إقليمي رفيع المستوى يُعنى باستعراض ومتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية، وقد عُقِدت دوراته التسع السابقة في عمَّان في عامي 2014 و2016، وفي المنامة في عام 2015، وفي الرباط في عام 2017، وفي بيروت في عامي 2018 و2019، وافتراضياً في عام 2021، وحضورياً وافتراضياً في بيروت في عامي 2022 و2023. وقد رسَّخ "إعلان الدوحة بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030" الصادر عن الإسكوا في دورتها التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016) دور المنتدى كملتقى سنوي تجتمع فيه حكومات الدول العربية والجهات المعنيّة بالتنمية المستدامة للاطّلاع على التجارب الوطنية والإقليمية، والبحث في آليات تنفيذ خطة عام 2030 على المستويين الوطني والإقليمي[2]. وتُرفع نتائج هذا المنتدى إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يُعقد في نيويورك في تموز/يوليو من كل عام.

3- سبقت عَقْد المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024 سلسلة من الاجتماعات الإقليمية هي: (1) المنتدى البرلماني 2024 حول خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية: دور البرلمانيين والبرلمانيات في تسريع تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة في المنطقة العربية (افتراضياً، 31 كانون الثاني/يناير-1 شباط/فبراير 2024)؛ (2) الاجتماع التشاوري حول البُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة 2024: تعزيز البُعد البيئي لخطة عام 2030 للتنمية المستدامة من أجل الاستدامة والسلام في المنطقة العربية (حضورياً وافتراضياً، القاهرة، 14-15 شباط/فبراير 2024)؛ (3) الاجتماع الإقليمي للمجتمع المدني حول التنمية المستدامة في الطريق إلى قمة المستقبل[3] (حضورياً وافتراضياً، بيروت، 4 آذار/مارس 2024).

4- تضمَّن برنامج عمل المنتدى جلستي الافتتاح والاختتام وست جلسات عامة تناولت أهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2024، وكذلك التكنولوجيا الرقمية ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل:

- **الحوار الرفيع المستوى**: عالم أكثر مساواة واستدامة؟ تحقيق وعود التكنولوجيا الرقمية.
- **الجلسة الأولى**: إصلاح المؤسسات العامة لبناء السلام وإقامة مجتمعات شاملة (الهدف 16).
- **الجلسة الثانية**: التطلّع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل: وجهات نظر من المنطقة العربية.

---

(2) يستمد المنتدى مرجعيته من سلسلة قرارات صادرة عن الإسكوا، ومنها القرار 327 (د-29) بشأن آليات عمل المنتدى العربي للتنمية المستدامة الصادر عن الدورة التاسعة والعشرين (الدوحة، 13-15 كانون الأول/ديسمبر 2016)؛ والقرار 314 (د-28) بشأن المنتدى العربي حول التنمية المستدامة، الصادر عن الدورة الثامنة والعشرين (تونس، 15-18 أيلول/سبتمبر 2014)؛ والقرار 322 بشأن دعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030، الصادر عن اللجنة التنفيذية للإسكوا في اجتماعها الثاني (عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015).

(3) نظَّمت الاجتماع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

- **الجلسة الثالثة**: القضاء على الفقر في أوقات الأزمات (الهدف 1).
- **الجلسة الرابعة**: تحوّل النُّظُم الغذائية في بيئة متعدِّدة الأزمات (الهدف 2).
- **الجلسة الخامسة**: بناء القدرة على التصدّي لتغيُّر المناخ في بيئة متعدِّدة الأزمات (الهدف 13).

5- وتضمَّن المنتدى اثنتي عشرة جلسة متخصِّصة ركّزت بمزيد من التفصيل على أولويات إقليمية اختيرت انطلاقاً من عنوان المنتدى وأهداف التنمية المستدامة قيد الاستعراض: (1) اعتماد نَهْج قطاعي لمكافحة الفساد، بوصفه مسرّعاً رئيسياً لتعزيز المؤسسات الخاضعة للمساءلة والشاملة؛ (2) الترابط بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية؛ (3) جائزة الإسكوا للمحتوى الرقمي العربي من أجل التنمية المستدامة 2023-2024؛ (4) التعاون في رسم المستقبل: الاستشراف الاستراتيجي من أجل التنمية المستدامة في عالمٍ مُثْقَل بالأزمات؛ (5) تحويل التعليم: حلول التخضير وتحقيق الشمولية؛ (6) التقرير العربي الثاني للفقر المتعدِّد الأبعاد؛ (7) الاجتماع التقييمي لمنجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده ونتائجه في المنطقة العربية: خطة عمل للتحوّل إلى نُظُم غذائية قادرة على الصمود؛ (8) لمحة عامة عن مساهمة الآلية الدولية لحقوق الإنسان في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة؛ (9) تمكين المجتمعات: بناء القدرة على الصمود من خلال أنظمة الإنذار المبكر في المنطقة العربية؛ (10) حلولٌ مائية قابلة للتكيُّف مع تغيُّر المناخ في المجتمعات المُضيفة للنازحين؛ (11) توفير البيانات في حالات الصراع والأزمات الإنسانية في المنطقة العربية؛ (12) أولويات إصلاح النظام المتعدِّد الأطراف من منظور المجتمع المدني.

6- تضمَّن برنامج عمل المنتدى تنظيم الملتقى العربي لشركات الأعمال وأهداف التنمية المستدامة. وهو حدث خاص جمع ممثلين عن قطاع الأعمال وواضعي السياسات لمناقشة سُبُل تعزيز مساهمة القطاع الخاص في أهداف التنمية المستدامة في المنطقة.

7- خلُصت مناقشات المنتدى إلى رسائل من المقرَّر أن تُرفع إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة الذي يُعقد في نيويورك في الفترة من 8 إلى 17 تموز/يوليو 2024 تحت عنوان "تعزيز خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والقضاء على الفقر في زمن الأزمات المتعدِّدة: تنفيذ حلول مستدامة ومرنة ومبتكرة بفعالية". وصِيغت الرسائل كمساهمة تعبّر عن أولويات المنطقة.

أولاً- الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024

8- نتج عن المنتدى عدد كبير من الرسائل التي من شأنها أن تعزّز خطة عام 2030 في أوقات الأزمات المتعدِّدة. ومن أبرز هذه الرسائل:

<u>حول السلام والأمن</u>:

- الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة، والسماح بالدخول غير المشروط للمساعدات الإنسانية، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لغزة والأرض الفلسطينية بما يتماشى مع القانون الدولي.
- اغتنام فرصة انعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل للضغط باتّجاه إصلاح شامل للنظام المتعدِّد الأطراف، ولا سيّما من حيث تنفيذ القرارات الأممية الداعمة للدول النامية والدول المتأثِّرة بالنزاع

والاحتلال، وبناء ائتلافات بين الحكومات ومنظمات المجتمع المدني للاستفادة من مؤسسات القانون الدولي في تحقيق الاستقرار والأمن والعدالة.

- ضمان الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان المتأثِّرة بالنزاعات، وإقرار تشريعات ضد استخدام هذه التكنولوجيا كأداة للحرب.
- تطوير استراتيجية عربية شاملة للمرأة والسلام والأمن تستجيب لظروف النزاع والاحتلال في المنطقة، وربطها بخطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإنشاء تحالفات فاعلة ومستدامة بين المجموعات النسائية العربية، وخاصة تلك العاملة في المناطق النائية عن مراكز المدن.

حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

- التأكد من سلامة البيانات من خلال إنشاء آلية عالمية للتصديق على مجموعات البيانات المستخدَمة في الذكاء الاصطناعي واعتماد الخوارزميات، وتعزيز التكامل بين جهود المنظمات المتعدِّدة الأطراف للاستفادة من مكاسب الذكاء الاصطناعي.
- تعزيز الحوكمة الرقمية، ووضع سياسات قائمة على مبادئ حقوق الإنسان لضمان خصوصية المعلومات والبيانات وحماية الأشخاص من الانتهاكات، ومنع احتكار الجهات الفاعلة الكبرى للتكنولوجيا، ووضع آليات تحول دون ترسيخ وإدامة الأوجه القائمة من الإجحاف وعدم المساواة، وتتصدّى لما قد ينتجه الذكاء الاصطناعي من معلومات مضلِّلة.
- تشجيع وزارات التربية والجامعات على إنشاء إطار مؤسسي لبرامج ومنصَّات تربط بين التعليم/التدريب الرسمي وغير الرسمي في مجال تكنولوجيا المعلومات، وذلك لتطوير المهارات الرقمية المحلية بما يلبي الاحتياجات الوطنية.

حول حوكمة الهيكل المالي الدولي:

- دعوة الدول والمؤسسات المالية العربية إلى توحيد الجهد والصوت من أجل تعزيز تمثيل دول الجنوب، بما فيها الدول العربية، في المؤسسات المالية العالمية، ومراجعة هياكل التصويت داخل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لمنح البلدان النامية صوتاً أقوى في القرارات التي تؤثِّر على اقتصاداتها.
- إصلاح الهيكل المالي الدولي، ولا سيّما صيغة توزيع حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي، لضمان قدرة البلدان النامية، عموماً، والبلدان التي تشهد عدم استقرار خصوصاً، على الوصول إلى تمويل التنمية أثناء الأزمات.

حول الشباب والعدالة بين الأجيال:

- إدماج الاستشراف الاستراتيجي في عمليات التخطيط، والاستفادة من المعارف والأدوات التكنولوجية المتاحة كالذكاء الاصطناعي، وإشراك المجتمعات المحلية والشباب بوجهٍ خاص في عمليات الاستشراف.

- زيادة التأهُّب للتعامل مع الاتّجاهات الاجتماعية والبيئية الكبرى، كالشيخوخة والتنقُّل الجغرافي وتغيُّر المناخ، ووضع تصوّرات جديدة لنُظُم العمل والتعلُّم والرعاية الصحية والاجتماعية، واعتماد ممارسات مبتكرة للتقريب بين الأجيال وتعميم الرفاه على كبار السن والأصغر سناً.
- تخضير جميع مراحل التعليم لإحداث التغيير السلوكي المنشود؛ وتعزيز الدور الرئيسي الذي تؤدّيه مؤسسات التعليم العالي في تمكين الطلاب من تحقيق تغيير فعلي، وفي إنتاج المعرفة والأدلّة والبيانات ذات الصلة.

حول الشراكة مع القطاع الخاص:

- دعوة الحكومات إلى تهيئة بيئة مؤاتية تشجّع الشركات على إدماج الاستدامة في استراتيجياتها ومبادراتها. ويشمل ذلك التدابير والسياسات الهادفة، مثل تبسيط عمليات إنشاء الأعمال، وتحسين الوصول إلى الأموال/الاستثمارات، وضمان بناء البنية التحتية الأساسية وسهولة الوصول إليها، وإصلاح السياسات الضريبية.
- اعتماد الشركات لتحوّل ثقافي نحو التنمية المستدامة بما يتجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات، بحيث تصبح الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من استراتيجياتها وعملياتها. وهذا يعني ضمناً التخطيط لتحقيق نمو طويل الأمد مدفوع بالاستدامة، بدلاً من الاكتفاء بالأرباح القصيرة الأمد.

حول مكافحة الفقر:

- ضرورة ربط برامج الحماية الاجتماعية بالسياسات الاقتصادية والإصلاحات السياسية للحدّ من الفقر لدى أجيال الحاضر مع تلبية احتياجات أجيال المستقبل، وضمان النموّ والعدالة الاجتماعية لها.
- تطوير قواعد بيانات موثوقة بشأن الفقر والتأكد من حُسن إدارتها، وإنشاء أنظمة إنذار مبكر للكشف عن أزمات الفقر المحتملة واتّخاذ التدابير الاستباقية المناسبة.

حول النُّظُم الغذائية:

- تفعيل النَّهج الثلاثي للإغاثة والتنمية والسلام لتحقيق الأمن الغذائي في البلدان المتأثِّرة بالنزاع، وعدم تسييس الدعم الإنساني والتنموي عموماً والغذائي خصوصاً، وعدم استخدام التجويع كأداة للحرب.
- الاستثمار في السيادة الغذائية على المستوى الإقليمي وعلى مستوى بلدان الجنوب، وليس فقط على المستوى الوطني في كل بلد عربي، بما يضمن تأمين غذاء كافٍ وصحي للجميع على نحو مستدام ومن دون الوقوع في مديونية وعجز مالي.

حول العمل المناخي:

- تكثيف جهود المؤسسات التمويلية لإعطاء الأولوية لتدفُّقات تمويل العمل المناخي إلى أقلّ البلدان نموّاً في المنطقة، وتصميم آليات تمويل تتناسب مع الظروف التي تتميَّز بها هذه البلدان.

- اعتماد الحلول المستوحاة من الطبيعة التي تساهم في دعم التكيُّف مع تغيُّر المناخ والحدّ من الأثر الاقتصادي والبشري للظواهر الجوية والمناخية القصوى المتواترة في المنطقة العربية.
- التكيُّف مع تغيُّر المناخ في صدارة أولويات المنطقة العربية، ولكن من المهم أن تعمل دول المنطقة على التحوّل العادل في مجال الطاقة، مع التركيز على دعم مشاركة الشباب في العمل المناخي وإيجاد وظائف خضراء.

حول المؤسسات العامة:

- التنفيذ الصارم لتشريعات مكافحة الفساد من أجل تحقيق مجتمعات شاملة وسلمية، وترسيخ ثقافة السلوك الأخلاقي والنزاهة في الإدارات العامة بغية استعادة الثقة بالمؤسسات الوطنية.
- تطبيق سياسات التوظيف على أساس الكفاءة، والاستثمار في تطوير قدرات موظفي القطاع العام طوال مسيرتهم المهنية، واعتماد مؤشِّرات مخصّصة لقياس الأداء.
- الاعتراف بدور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كعناصر أساسية في الهيكل المؤسسي المعني بتحقيق خطة عام 2030. وفي هذا الإطار، وضع آلية رسمية لمشاركة هذه المؤسسات في عملية متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة، والاستفادة من التقارير الصادرة عنها للتخفيف من أعباء الإبلاغ على الدول.

حول بيانات أهداف التنمية المستدامة:

- وضع إطار منهجي لاستخدام المصادر غير التقليدية للبيانات، مثل المعلومات الجغرافية المكانية، والبيانات الضخمة، وبيانات منصَّات التواصل الاجتماعي، والنظر في إمكانية استخدام التكنولوجيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي في العمل الإحصائي للتأكد من استمرارية تدفُّق البيانات في حالات النزاع والطوارئ الإنسانية.

ثانياً- سير الجلسات ومضمون العروض

ألف- الجلسة الافتتاحية

9- تحدّث في الجلسة الافتتاحية كل من السيدة رولا دشتي، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة والأمينة التنفيذية للإسكوا؛ والسيد نجيب ميقاتي، رئيس مجلس الوزراء في لبنان؛ والسيد سعيد الصقري، وزير الاقتصاد في عُمان بصفته رئيس المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام 2024؛ والسيدة أمينة محمد، نائبة الأمين العام للأمم المتحدة؛ والسيدة هيفاء أبو غزالة، الأمينة العامة المساعِدة في جامعة الدول العربية، ممثِّلةً الأمين العام للجامعة.

10- وتناولت الكلمات أهمية العمل المشترك نحو الخيارات السلمية وإصلاح المؤسسات العامة وبناء الجسور نحو تحقيق السلام والأمن في المنطقة، وضرورة التضامن مع من يعاني من جرّاء النزاع والاحتلال. وشدَّد المتحدثون على الترابط الوثيق بين العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وعلى ضرورة إصلاح الهيكل المالي العالمي ليصبح أكثر إنصافاً ومتاحاً للجميع، وتكثيف العمل من خلال السياسات التمويلية والاستثمارات والحلول

المتعدِّدة الأطراف للدفع نحو تغييرات تحويلية بما فيه مصلحة أجيال الحاضر والمستقبل. كما أشاروا إلى أن مؤتمر القمة المعني بالمستقبل المزمع عَقْده في أيلول/سبتمبر 2024 في نيويورك يشكِّل فرصة لتحقيق ذلك وتعزيز دور التعاون الدولي في إحقاق السلام والتنمية وحقوق الإنسان للجميع.

باء- الجلسات العامة

1- الحوار الرفيع المستوى: عالم أكثر مساواة واستدامة؟ تحقيق وعود التكنولوجيا الرقمية

11- أدارت الحوار السيدة ميساء يوسف، رئيسة الفريق المعني بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة في الإسكوا. واستضيفت في الجلسة السيدة باولا نارفايز، الممثلة الدائمة لتشيلي لدى الأمم المتحدة، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛ والسيد غاي رايدر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للسياسات. وشارك في الحوار السيد عبد الرحمن المطيري، نائب المحافظ في هيئة الحكومة الرقمية في المملكة العربية السعودية (افتراضياً)؛ والسيد أحمد معرفي، الشريك المؤسِّس والرئيس التنفيذي لأكاديمية "كودد" في الكويت؛ والسيد محمد نجم، المدير التنفيذي لمنظمة "سمكس" في لبنان؛ والسيدة هدى الخزيمي، أستاذة مساعِدة بحثية ومديرة مركز الأمن السيبراني في جامعة نيويورك في أبوظبي، ورئيسة جمعية الإمارات الرقمية للمرأة في الإمارات العربية المتحدة (افتراضياً).

12- وأكد المتحاورون على أهمية وجود آلية عالمية للتصديق على مجموعات البيانات المستخدَمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي لضمان سلامتها. كما تطرّقوا إلى أهمية الحوكمة الرقمية لمعالجة الفجوات القائمة وتنظيم أسواق التكنولوجيا وتوحيد الجهود لصياغة مبادئ توجيهية من أجل تنظيم المسائل المتعلقة بتطوير التكنولوجيات ومعالجة إساءة استخدامها. وركز المتحدثون على ضرورة وضع سياسات تضمن خصوصية البيانات، وتحمي الأشخاص من الانتهاكات وتتصدّى لما قد ينتِجه الذكاء الاصطناعي من معلومات مضلِّلة قد تسهم في تضخيم أوجه عدم المساواة والإجحاف. وأُلقي الضوء في الجلسة على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص في توجيه طريقة استخدام التكنولوجيا ومنع احتكارها من قِبل الجهات الكبرى الفاعلة، بحيث تكون محرِكاً للتقدُّم وتحسين الحياة. وشدَّدت المداخلات على الحاجة الملحَّة إلى تكثيف المناقشات وتكامل الجهود بين مختلف الأطراف لجني فوائد الذكاء الاصطناعي.

13- وتناولت الجلسة موضوع القدرات البشرية الرقمية في المنطقة، وضرورة تزويد الشباب بمنبر يدعمه القطاع الخاص لتمكينهم من تعلُّم أحدث التكنولوجيات مجاناً أو بتكلفة ميسورة، مما يتيح لهم فرصاً للعمل عن بُعد مع الشركات العالمية. وركز المتحدثون على الحاجة إلى إصلاح نظام التعليم الخاص بعلم الحاسوب ليصبح أكثر مرونة، وتركيز المناهج التعليمية على المعارف العملية وتعزيز تفاعلية التعلُّم، ومواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.

2- الجلسة الأولى: إصلاح المؤسسات العامة لبناء السلام وإقامة مجتمعات شاملة (الهدف 16)

14- أدارت الجلسة السيدة لمياء المبيض بساط، باحثة دولية غير مقيمة في الجامعة الأميركية في بيروت، ونائبة رئيس لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنيّة بالإدارة العامة، لبنان. وشارك في الجلسة كل من السيد محمد الحاوري، وكيل الوزير، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن؛ والسيد طارق الأدب، الممثل الدائم لتونس لدى

الأمم المتحدة ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة؛ والسيدة مرفت رشماوي، خبيرة إقليمية في مجال حقوق الإنسان (افتراضياً)؛ والسيد فادي سالم، مدير قسم بحوث السياسات، كلية محمد بن راشد للإدارة الحكومية، الإمارات العربية المتحدة؛ والسيدة كندة حتر، المستشارة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، منظمة الشفافية الدولية.

15- وشدَّدت المداخلات والمناقشات في الجلسة على أن التنمية المستدامة لا يمكن تحقيقها من دون مؤسسات قوية وعقود اجتماعية تركز على حقوق الإنسان. وتناول المتحدثون الحاجة الملحَّة إلى إصلاح الإدارة العامة وتحصين المؤسسات الوطنية بالفعالية اللازمة، وسلّطوا الضوء على أهمية أن تخضع عملية التوظيف في الخدمة المدنية لمعايير المؤهلات والكفاءة. ودعوا إلى اعتماد نَهج تشاركي يشمل جميع المواطنين بهدف إقامة أُطُر حوكمة تستوفي شروط الشفافية والمساءلة، وتلبي احتياجات الفئات المعرَّضة لخطر الإهمال من أفراد ومجتمعات. كما أكّدوا على أهمية أن تقترن المساعدات الإنسانية بنهجٍ إنمائي طويل الأمد في أقلّ البلدان نموّاً وفي البلدان المتأثِّرة بالنزاع. وتطرَّق المتحدثون إلى أهمية إنفاذ تشَريعات مكافحة الفساد لبناء مجتمعات شاملة ومسالمة وترسيخ السلوك الأخلاقي والنزاهة داخل الإدارات العامة بغية استعادة الثقة في المؤسسات الوطنية. وشدَّد المتحدثون على ضرورة إصلاح مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والهيكل المالي الدولي للحد من موجات العنف والنزاعات. واتّفقوا على أهمية تخفيض الإنفاق العسكري وتخصيصه لتمويل مبادرات التنمية، وتعزيز دور البرلمانيين والبرلمانيات في الإشراف على الميزانيات الوطنية.

3- الجلسة الثانية: التطلُّع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل: وجهات نظر من المنطقة العربية

16- أدارت الجلسة السيدة ديانا مقلد، شريكة مؤسسة في منصَّة "درج" الإعلامية في لبنان. وشارك في الجلسة السيد غاي رايدر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية؛ والسيد جمال الصغير، أستاذ الممارسات في معهد دراسة التنمية الدولية في جامعة مكغيل؛ والسيدة ديالا شحادة، محامية في مركز الدفاع عن الحقوق والحريات المدنية في لبنان؛ والسيدة مروة فطافطة، مديرة السياسات والمناصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤسسة AccessNow (افتراضياً)؛ والسيدة شيرين حسين، أستاذة سياسة الرعاية الصحية والاجتماعية في قسم أبحاث وسياسات الخدمات الصحية في كلية لندن للصحة والطب الاستوائي (افتراضياً). وتضمنت الجلسة مداخلة السيد خيرت ساري بك، الأمين العام لمؤتمر التفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، قدَّم فيها عمل المؤتمر الذي يشكِّل منتدىً حكومياً للحوار من أجل معالجة القضايا الإقليمية المشتركة، والعولمة، والتنمية الاقتصادية، والتحدّيات المتصاعدة. وعُرِضت كلمة مسجَّلة للسيد فيليبي بولييه، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشباب، شدَّد فيها على أهمية اغتنام الفرصة التي يقدِّمها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لإعادة بناء الثقة في الحوكمة العالمية وتوحيد الجهود من أجل حاضرٍ وغدٍ أفضل لجميع الشباب.

17- وتطرَّق المتحاورون إلى الموضوعات الرئيسية التي يتناولها ميثاق المستقبل، المقرَّر أن يُعتمد في المؤتمر. وأكدوا على ضرورة إصلاح الهيكل المالي الدولي لتعزيز تمثيل دول الجنوب وتوفير فرص أفضل للدول النامية لتتمكن من تمويل التنمية. وشدَّدوا على ضرورة إصلاح نظام الحوكمة داخل أجهزة الأمم المتحدة، ولا سيّما مجلس الأمن، لضمان تنفيذ القرارات الأممية التي تدعم الدول النامية وتلك المتأثِّرة بالنزاع والاحتلال. وأُلقي الضوء على دور الاتفاقات العابرة للحدود في ضمان تنظيم التكنولوجيات التي تصدُر في سياق التعاون الرقمي والتأكد من استخدامها بشفافية ومسؤولية، لتجنُّب مزيد من انتهاكات لحقوق الإنسان. وشدَّدت المداخلات على الحاجة إلى ضمان إدماج مبادئ حقوق الإنسان في تصميم التكنولوجيات من خلال استخدام الآليات والمعايير

القائمة، بما في ذلك المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية التي تفرض مسؤوليات على الشركات تضمن عدم انتهاك منتجاتها وسياساتها للحقوق الأساسية؛ وضرورة ضمان الإنفاذ والتصدّي للإفلات من العقاب وتجاهُل هذه الآليات والمعايير. وفي موضوع العدالة بين الأجيال، أشار المتحاورون إلى الحاجة إلى زيادة الوعي والمعرفة بقضايا كبار السن ووضع تصوّرات جديدة لنُظُم العمل والتعلُّم والرعاية الصحية والاجتماعية لتمكين الحلول النوّعية التي تحقِّق أثراً إيجابياً لجميع الفئات السكانية.

4- الجلسة الثالثة: القضاء على الفقر في أوقات الأزمات (الهدف 1)

18- أدارت الجلسة السيدة صبحية نجار، إعلامية متخصِّصة في الاقتصاد الاجتماعي والسياسات العامة، لبنان. وشارك في الجلسة السيد رشيد القديدة، مدير التنمية الاجتماعية، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، المغرب (افتراضياً)؛ والسيد برق الضمور، الأمين العام، وزارة التنمية الاجتماعية، الأردن؛ والسيد نزار المحسني، المدير العام للمصالح المشتركة، وزارة الشؤون الاجتماعية، تونس؛ والسيد التهامي عبد الخالق، أستاذ الاقتصاد، جامعة محمد السادس متعدِّدة التخصُّصات التقنية، المغرب (افتراضياً)؛ والسيد سمير مقدسي، أستاذ فخري في الاقتصاد، والمدير المؤسِّس لمعهد الاقتصاد المالي في الجامعة الأميركية في بيروت، لبنان.

19- وسلّط المتحاورون الضوء على جهود المغرب والأردن وتونس في وضع خطط واستراتيجيات تتعلق بالحماية الاجتماعية، ودعم الفئات المعرَّضة لخطر الإهمال والقليلة الدخل، ومكافحة الفقر المتعدِّد الأبعاد. وتناولوا التفاوت في مستويات الفقر في البلدان العربية وعلاقة هذا التباين بعدم الاستقرار الداخلي الذي يؤثِّر على المسيرة التنموية في البلدان المتأثِّرة بالنزاع. وشدَّد المتحدثون على أهمية تحقيق الترابط بين سياسات الحماية الاجتماعية والسياسات الاقتصادية، وعلى ضرورة استشراف المستقبل عند وضع سياسات مكافحة الفقر لضمان تلبية متطلبات أجيال الحاضر مع ضمان احتياجات أجيال المستقبل وتحديد المسار السليم لتأمين النموّ والعدالة الاجتماعية. وتطرَّق المتحدثون كذلك إلى أهمية تصميم برامج الرعاية الاجتماعية بما يراعي احتياجات الطبقات الوسطى، والحرص على تفادي الاعتمادية على الإعانات لدى الفئات المعرَّضة لخطر الإهمال، والسعي إلى انتشال الأسر من الفقر عن طريق برامج تنموية شاملة وسياسات تشجِّع توليد الدخل. ووجَّه المتحدثون توصية إلى الحكومات بإنشاء قواعد بيانات موثوقة بشأن الفقر وإدارتها على نحو جيد، بحيث تشكِّل أنظمة إنذار مبكر للكشف عن أزمات الفقر المحتملة ودعم اتّخاذ التدابير الاستباقية المناسبة لتجنُّب حدوثها.

5- الجلسة الرابعة: تحوّل النُّظُم الغذائية في بيئة متعدِّدة الأزمات (الهدف 2)

20- أدارت الجلسة السيدة لونا أبو سويرح، المديرة العامة لمركز دراسات الوحدة العربية، وتحدّث فيها كل من السيد دافيد نابارو، المدير الاستراتيجي لمؤسسة 4SD في جنيف؛ والسيد إبراهيم الدخيري، مدير عام المنظمة العربية للتنمية الزراعية (افتراضياً)؛ والسيد أحمد بن ناصر البكري، وكيل الوزارة للزراعة في وزارة الثروة الزراعية والسمكية وموارد المياه في عُمان (افتراضياً)؛ والسيدة مريم الجعجع، المديرة العامة للجمعية العربية لحماية الطبيعة؛ والسيد فاضل قابوب، أستاذ مشارك بجامعة دينيسون ورئيس المعهد العالمي للازدهار المستدام؛ والسيدة ماريا سيلين، رئيسة التعاون الإنمائي الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في سفارة السويد في الأردن (افتراضياً).

21- بيّنت المناقشات أن تحقيق الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة بعيد المنال في معظم البلدان العربية، وشدَّدت على السلام شرطاً أساسياً للتحوّل المستدام في النُّظُم الغذائية. وأُلقي الضوء في المناقشات على أهمية تعزيز التكامل الإقليمي واعتماد نَهجٍ شامل وتعاوني لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي في المنطقة، ولا سيّما في ظلّ الأزمات المتعدِّدة التي تواجهها المنطقة من نزاعات عنيفة ونزوح، وتغيُّر المناخ، وضعف الوضع المالي والاقتصادي. وأكّدت المناقشات على أن أزمة المديونية في بلدان الجنوب هي صنيعة هيكل اقتصادي وتجاري عالمي غير عادل رسَّخ حلقة مفرغة يتلازم فيها عجز ميزان الغذاء والطاقة والتصنيع القائم في هذه البلدان، وعدم كفاءة سياسات دعم الغذاء والطاقة. ولا بدّ من معالجة الاختلالات التاريخية بالتعاون مع دول الجنوب، والاستثمار في السيادة الغذائية، ليس فقط على المستوى الفردي لكل دولة، بل على المستوى الإقليمي. ودُعِيت المنظمات التنموية إلى عدم تسييس الدعم الإنساني واعتماد نَهجٍ حقوقي، وإلى التنسيق والاستفادة من هذا الدعم في إطار عمل يربط بين الإغاثة والتنمية وبناء السلام في المناطق المعرَّضة للإهمال وتلك المتأثِّرة بالنزاع بغية تحقيق تقدُّم فعلي يتجاوز القدرة على الصمود، ليعالج الأسباب الجذرية للنزاع.

6- الجلسة الخامسة: بناء القدرة على التصدّي لتغيُّر المناخ في بيئة متعدِّدة الأزمات (الهدف 13)

22- أدار الجلسة السيد نديم فرج الله، كبير مسؤولي الاستدامة، الجامعة اللبنانية الأميركية في بيروت، لبنان. وتحدث فيها كلّ من السيدة رزان خليفة المبارك، رائدة المناخ الرفيعة المستوى التابعة للأمم المتحدة لمؤتمر الأطراف الثامن والعشرين المعني بتغيُّر المناخ، رئيسة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (كلمة مسجّلة)؛ والسيد زغلول سمحان مدير عام السياسات والتخطيط، سلطة جودة البيئة، دولة فلسطين؛ والسيد عبدالله بن علي العمري، رئيس هيئة البيئة، عُمان (افتراضياً)؛ والسيدة أسماء روابحية، ناشطة في مجال العمل المناخي، تونس؛ والسيد أمجد المهدي، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، صندوق المناخ الأخضر.

23- وأكّد المتحاورون أن أوضاع النزاع والاحتلال والنزوح المزمنة تفاقِم الصعوبات الناجمة عن تغيُّر المناخ، وتُلْحِق أضراراً جسيمة بالموارد الطبيعية، كما حدث مؤخراً نتيجة للحرب على غزة. ودُعِيت الجهات المانحة إلى المساهمة في إتاحة الحيّز المالي والتمويل الكافي للعمل المناخي في البلدان المتأثِّرة بالنزاع وعدم تسييس المساعدات. وأُشير خلال المناقشات إلى أن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من المناطق الأقل قدرة على استقطاب التمويل للعمل المناخي، مما يستدعي تكثيف الجهود مع صناديق المناخ لجذب التمويل إلى بلدان هذه المنطقة بشروط ميسَّرة. وتخلّل الجلسة عرضٌ لمنهجية توجيه تمويل العمل المناخي في أقلّ البلدان العربية نموّاً من صندوق المناخ الأخضر، مع التشديد على ضرورة التحقُّق من مجمل الأثر الإيجابي للتمويل على البلد المستفيد، وتقييم مستوى تعرُّض المستفيدين لمخاطر تغيُّر المناخ.

24- وأُثيرت خلال الجلسة مواضيع منها دور روّاد المناخ الرفيعي المستوى في الأمم المتحدة والجهود التي يبذلونها مع الجهات غير الحكومية لحشد المشاركة في العمل المناخي في المنطقة، وضرورة إشراك الشباب في صنع القرار بشأن العمل المناخي، وتقييم تأثير التغيُّرات المناخية على مختلف الفئات. وشدَّدت المداخلات كذلك على دور الحلول المستنبطة من الطبيعة وأنظمة السدود في التصدّي لمخاطر الكوارث الطبيعية والظواهر المناخية المتطرفة المتزايدة في عُمان، وعلى أهمية تعزيز مساهمة النُّظُم الغذائية السليمة في التكيُّف مع تغيُّر المناخ في المنطقة، وتناولت المبادرات المتَّخَذة على هذا الصعيد، ومنها إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المستدامة والنُّظُم الغذائية المرنة والعمل المناخي.

جيم- الجلسات المتخصِّصة

1- الجلسة المتخصِّصة الأولى: اعتماد نَهْج قطاعي لمكافحة الفساد، بوصفه مسرّعاً رئيسياً لتعزيز المؤسسات الخاضعة للمساءلة والشاملة

25- أدار الجلسة السيد يونس أبو أيوب، رئيس الحوكمة، الإسكوا، وتحدّث فيها كل من السيدة أفراح صالح، رئيسة الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، اليمن (افتراضياً)؛ والسيد هيثم ياسين، خبير رئيس في النزاهة ومكافحة الفساد، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والسيدة كندة حتر، مستشارة رئيسية، منظمة الشفافية الدولية؛ والسيدة سندرلا أبو فياض، رئيسة قسم الإدارة، كلية إدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية.

26- تمحوّر موضوع الجلسة حول دور الفساد في إعاقة التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأثره السلبي على مختلف القطاعات العامة، مثل الصحة والتعليم. وتخلّل الجلسة عرض مثال عملي عن تجربة الجامعة اللبنانية في اعتماد نَهج إدارة مخاطر الفساد القطاعي، تضمّن تحديد نقاط الضعف، وتقييم مخاطر الفساد، واقتراح تدابير تخفيفية وإجراءات تصحيحية لتعزيز العمليات الإدارية والمالية والأكاديمية نحو تعليم أفضل جودة. وشدَّد المتحدثون على ضرورة أن تكون سلطات مكافحة الفساد ذات استقلالية وكفاءة عالية، ولا سيّما في البيئات السياسية حيث ضعف المؤسسات. وتطرَّق المتحدثون إلى دراسة حالة من اليمن، حيث تتمتَّع الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، بحكم القانون، بالاستقلالية اللازمة للتحقيق في دعاوى الفساد، ولكن تحدّي الحدّ من الفساد يبقى ماثلاً بسبب ضعف المؤسسات والنزاع الذي طال أمده. وأكدوا على ضرورة مواءمة الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد مع المعايير المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وشدّدوا أيضاً على أهمية دور قوانين الحق في الحصول على المعلومات والتدقيق في الميزانية في تعزيز شفافية عمليات المشتريات العامة.

2- الجلسة المتخصِّصة الثانية: الترابط بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 في المنطقة العربية

27- أدارت الجلسة السيدة هبة زيان، المستشارة الإقليمية للمرأة والسلام والأمن والعمل الإنساني بالإنابة في المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية (افتراضياً). وألقت السيدة رانيا طرزي، مديرة فريق النوع الاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركز عمَّان، المكتب الإقليمي للدول العربية كلمة ترحيبية قدَّمت خلالها المحاور الرئيسية للجلسة (افتراضياً). وتحدث في الجلسة افتراضياً كل من السيدة فاديا كيوان، المديرة العامة لمنظمة المرأة العربية؛ والسيدة أمال حمد، وزيرة شؤون المرأة، دولة فلسطين؛ والسيدة ماجدة السنوسي، خبيرة دولية في التنمية والمساواة وأجندة المرأة والأمن والسلام، السودان؛ والسيدة بثينة المهداوي، مؤسسة ورئيسة منظمة حواء للإغاثة والتنمية وشبكة أهداف التنمية المستدامة 2030، العراق. واختتمت الجلسة بكلمة ألقاها السيد مارك روبن، نائب المدير الاقليمي، منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، مكتب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

28- وتناولت المداخلات والمناقشات دور جهود تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في درء النزاعات ودعم تطبيق أجندة المرأة والأمن والسلام، وتطرَّقت إلى ضرورة الاستثمار في التنمية الشاملة القائمة على الحقوق، ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع، ومنها عدم المساواة، وفشل الحوكمة، واستنزاف الموارد الطبيعية

بسبب تغيُّر المناخ. وشدَّدت المناقشات على الحاجة الملحَّة إلى تضافر الجهود لمنع اندلاع النزاعات وإعادة الإعمار، وزيادة مشاركة النساء والشابات في عمل المنظمات الإنسانية. وسلَّط المتحاورون الضوء على الواقع الإنساني والصحي المؤلم في قطاع غزة خصوصاً، وفي فلسطين والسودان والعراق عموماً، وركَّزت على آثار النزاع والعنف وانعدام الأمان على النساء والأطفال، وأهمية تأمين حماية الحد الأدنى من الحقوق الأساسية والخدمات الضرورية. وخلُصت المناقشات إلى التركيز على الأهمية المحورية للتنسيق والتماسك والمساءلة بين الجهات الدولية الفاعلة، وبناء الشراكات وتوطيد التضامن داخل البلدان وفي ما بينها لتقليل النفقات العسكرية، والحد من استخدام الأسلحة، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان، والمساعدة في محاسبة مرتكبي الجرائم، واستخدام طرق اللاّعنف في حل النزاعات.

3- الجلسة المتخصِّصة الثالثة: جائزة الإسكوا للمحتوى الرقمي العربي من أجل التنمية المستدامة 2023-2024

29- خُصِّصت هذه الجلسة للإعلان عن الفائزين بجائزة الإسكوا للمحتوى الرقمي العربي في دورتها السنوية الثالثة 2023-2024، التي تنظمها الإسكوا بالشراكة مع جوائز القمة العالمية. وهذه الجائزة تُمنح للمشاريع المتميّزة في سياق أهداف التنمية المستدامة، عن فئتين: المؤسسات، وروّاد الأعمال الشباب. وتخلّلت الجلسة مداخلة من مديرة قطاع الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا بالإنابة في الإسكوا السيدة نبال إدلبي؛ ومن السيد زياد المكاري وزير الإعلام في لبنان، الذي قدَّم الجوائز للمشاريع الفائزة. وتلت الجلسة حلقة حوار أدارتها السيدة ميرنا الحاج، مسؤولة البرامج في قطاع الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا، أُتيح خلالها للفائزين تقديم لمحة مقتضبة عن مشاريعهم والإجابة على أسئلة عن مدى مساهمتها في الابتكار والمحتوى الرقمي العربي، وأثرها على الاقتصاد والمجتمع، فضلاً عن الصعوبات التي تواجه كل منها في التطوير والاستدامة.

30- وفازت بالجائزة سبعة مشاريع، وحصل مشروعان على تنويه خاص. عن فئة المؤسسات، فازت كل من منصَّة "عين من عُمان"، وتطبيق "براقوبراقو" من الإمارات العربية المتحدة، ومنصَّة "أفق" من دولة فلسطين. أما عن فئة روّاد الأعمال الشباب، ففازت كلّ من "المنصَّة العربية" من دولة فلسطين، ومشروع "حروف-لغتي" من لبنان، ومنصَّة "كلنا أمهات" من الإمارات العربية المتحدة، ومنصَّة "لنبتكر" من الأردن. وحصلت على تنويه خاص منصَّة "سونديلز" من الإمارات العربية المتحدة عن فئة المؤسسات، ومشروع "يلا معنا ع فلسطين" من دولة فلسطين عن فئة روّاد الأعمال الشباب. وخلال جلسة الحوار، عُرضت بعض الصعوبات التي تواجه المشاريع، ولا سيّما مقوّمات البيئة المؤازرة للمبادرات والنُّظُم المؤسسية الحاضنة، وموارد التمويل، وفرص الاستفادة من حاضنات المشاريع.

4- الجلسة المتخصِّصة الرابعة: التعاون في رسم المستقبل: الاستشراف الاستراتيجي من أجل التنمية المستدامة في عالمٍ مُثْقَل بالأزمات

31- أدار الجلسة السيد عبدالمنعم محمد، المنسق الإقليمي للعلوم والسياسات، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، مكتب غرب آسيا. واستُهلت الجلسة بكلمة افتتاحية ألقاها السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، كما ألقت السيدة باولا نارفايز، الممثلة الدائمة لتشيلي لدى الأمم المتحدة ورئيسة المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة، كلمة بهذه المناسبة. وتحدث في الجلسة كلّ من السيد ستيفن كيني، مدير مبادرة الاستشراف الاستراتيجي لمعهد الشرق الأوسط (افتراضياً)؛ والسيدة ليلى الموسوي، مديرة برامج نشر الثقافة العلمية، مؤسسة

الكويت للتقدُّم العلمي (افتراضياً)؛ والسيد معتز الريامي، المدير التنفيذي لمديرية الغاز بشركة تنمية نفط عُمان؛ والسيدة نورهان بدر الدين، زميلة أولى لمستقبل الشباب، مكتب إينوشنتي العالمي للأبحاث والاستشراف التابع لليونيسف.

32- وتخلل الجلسة عرض للدور الرئيسي للاستشراف الاستراتيجي والتفكير في مستقبل عمليات التخطيط ومسارات التنفيذ لتمكين المنطقة العربية من التغلُّب على التحدّيات والأزمات المتعدِّدة الأبعاد وتسريع التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتناول المتحدثون أهمية توجيه عملية صنع القرار بفعالية في خضم الأزمات العالمية، ولا سيّما أزمة الكوكب الثلاثية: تغيُّر المناخ، وفقدان التنوّع البيولوجي، والتلوّث، وذلك عن طريق الاستفادة من الاستشراف الاستراتيجي والأدوات والمنهجيات المتاحة لرصد إشارات التغيير الناشئة وضمان استجابات مستدامة ومرنة. وشدَّدوا على أهمية إتاحة العمل الاستشرافي لتشكيل وجهات نظر جديدة، كما سلّطوا الضوء على حتمية التقدُّم التكنولوجي وضرورة التكيُّف معه، والاستفادة من الأدوات المتاحة في عمليات الاستشراف مثل إمكانات الذكاء الاصطناعي، والتعلُّم من قصص النجاح كما في سنغافورة وفنلندا. ودعا المتحدثون إلى زيادة مشاركة الشباب وتفعيلها وإدماج وجهات نظرهم في عمليات الاستشراف الاستراتيجي لدفع عجلة التنمية المستدامة.

5- الجلسة المتخصِّصة الخامسة: تحويل التعليم: حلول التخضير وتحقيق الشمولية

33- أدار الجلسة السيد إيلي مخايل، مستشار أول للتربية في المركز التربوي للبحوث والانماء في لبنان. وتحدث فيها كل من السيدة ميسون شهاب المنسقة الإقليمية للتعليم في مكتب منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) الإقليمي المتعدِّد القطاعات؛ والسيدة دكمرا جورجيسكو، أخصائية برامج التربية في مكتب اليونسكو الإقليمي المتعدِّد القطاعات؛ والسيدة غنوة عيتاني، أخصائية أولى للتربية في مكتب اليونيسف في لبنان، والسيد سيزار محمود، مؤسِّس "مشاريع سيزار" في لبنان؛ والسيدة كرمة الحسن، أستاذة في الجامعة الأميركية في بيروت.

34- وألقى المتحدثون الضوء على نَهج تخضير التعليم وعلى ضرورة اعتماده في جميع مراحل التعليم بدءاً من مرحلة الطفولة المبكرة وصولاً إلى التعليم العالي، بما في ذلك التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم غير الرسمي للشباب؛ وعلى الركائز الأربع لتخضير التعليم، وهي تخضير المدارس، وتخضير التعلُّم، وتخضير القدرات، وتخضير المجتمع. وتمَّ التعريف بالمبادئ الإرشادية لمساعدة واضعي السياسات التربوية على تخضير المناهج التعليمية. وعُرِضت تجربة اليونيسف في مجال التثقيف على استخدام الطاقة المتجدِّدة في المدارس الرسمية والمراكز الصحية في لبنان؛ والتشديد على أهمية مد الشباب بالمهارات الخضراء اللازمة التي تمكِّنهم من تأدية دور فاعل في تغيير المجتمع. وتطرَّق المتحدثون إلى مبادرة "مشاريع سيزار" التي تسعى إلى تحفيز الشباب والمجتمع المحلي على الزراعة المستدامة والسياحة البيئية، وتنظيم الأنشطة لتعزيز قدرات الشباب الريادية في هذه المجالات، وإلى إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المبادرة. وقُدِّمت نتائج مسح لمبادرات التعليم من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية، نُفِّذ بالتعاون مع مكتب اليونسكو الإقليمي، أظهرت أن البلدان العربية ملتزمة عموماً بالتعليم من أجل التنمية المستدامة، وأن جهودها تُركِّز في معظمها على تغيير بيئة التعلُّم وعلى النهوض بالسياسات ذات الصلة وبناء القدرات، مع الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود في ما يتعلق بتمكين الشباب وتعبئتهم، وإشراك المجتمعات المحلية.

6- الجلسة المتخصّصة السادسة: التقرير العربي الثاني للفقر المتعدِّد الأبعاد

35- أدار الجلسة السيد طارق النابلسي، وزير مفوّض، جامعة الدول العربية، وتحدّث فيها كل من السيد خالد أبو اسماعيل، رئيس قسم تحدّيات التنمية والفقر في الإسكوا؛ والسيد فيكادو تيريفى، أخصائي برامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأردن (افتراضياً)؛ والسيدة كورين ميتشل، المدير التنفيذي، مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، المملكة المتحدة (افتراضياً)؛ والسيد أشرف العربي، رئيس معهد التخطيط القومي، مصر (افتراضياً)؛ والسيد لويجي بيتر راجنو، رئيس السياسات الاجتماعية، اليونيسف، لبنان؛ والسيدة سابينا ألكير، مديرة مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، المملكة المتحدة (افتراضياً).

36- تناولت الجلسة نتائج التقرير العربي الثاني للفقر المتعدِّد الابعاد، فركّزت على التقدُّم الذي أحرزته المنطقة في الحد من الفقر بجميع أبعاده. واستناداً إلى مؤشِّر الفقر العربي المتعدِّد الأبعاد المنقَّح والذي وضع نتيجة لجهود مشتركة ومناقشات بين جامعة الدول العربية والإسكوا واليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية، أظهر التقرير انخفاضاً ملحوظاً في مستوى الفقر المتعدِّد الأبعاد في البلدان المتوسطة الدخل في المنطقة. إلا أن هذا التقدُّم لم يشمل الجميع، إذ بقيت في حالة فقر أعداد كبيرة من الأفراد والأطفال، أي ربع السكان المشمولين بالتقييم في هذه البلدان. واستناداً إلى دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد العالمي لتقييم الأشكال الحادة من الفقر المتعدِّد الأبعاد، يُظْهِرُ التقرير ارتفاع معدل انتشار الفقر المتعدِّد الأبعاد في أقلّ البلدان العربية نموّاً، مع تسجيل تقدُّم بارز في الجهود المبذولة للحد منه. وتخلَّل الجلسة عرض التوصيات الرئيسية التي وردت في التقرير، على ضوء محاور الإطار الاستراتيجي العربي للقضاء على الفقر متعدِّد الأبعاد 2020-2030 الصادر عن جامعة الدول العربية، الذي يسعى إلى تعزيز الجهود الرامية إلى خفض دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2030. وخلُصت الجلسة إلى التأكيد على أهمية استخدام دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد العربي المنقَّح لتتبُّع التقدُّم المُحرَز في المنطقة والدعوة إلى تدخلات على مستوى السياسات تهدف إلى تحسين رفاهية شعوب المنطقة.

7- الجلسة المتخصّصة السابعة: الاجتماع التقييمي لمنجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده ونتائجه في المنطقة العربية: خطة عمل للتحوّل إلى نُظُم غذائية قادرة على الصمود

37- أدارت الجلسة السيدة تيريزا وونغ، مسؤولة الموارد الطبيعية، مكتب منظمة الأغذية والزراعة الإقليمي للشرق الأدنى وشمال أفريقيا؛ والسيد ديفيد نابارو، المدير الاستراتيجي لمؤسسة 4SD. أما الكلمات الافتتاحية، فألقاها كل من السيد إبراهيم الدخيري، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية (افتراضياً)؛ والسيدة سيلفيا إكرا، نائبة مدير مركز النُّظُم الغذائية في الأمم المتحدة؛ والسيدة ريم نجداوي، رئيسة قسم السياسات الغذائية والبيئة، الإسكوا. وتحدث كلّ من السيدة عناية عز الدين، عضو مجلس النواب اللبناني؛ والسيد فايز المقداد، معاون وزير الزراعة والإصلاح الزراعي في الجمهورية العربية السورية؛ والسيد إيهاب بدوي، مساعد وزير الخارجية في مصر؛ والسيد حسن الأشقر، مدير عام التخطيط والسياسات في وزارة الزراعة، دولة فلسطين؛ والسيد أحمد البديري، مساعد المدير العام، وزارة الزراعة، العراق؛ والسيد اسعيد الصغير زروالي، رئيس قسم البرامج الفلاحية والتنمية القروية، المندوبية السامية للتخطيط، المغرب. وتضمنت الجلسة ملاحظات أساسية قدَّمها السيد أيهم الحمصي والسيدة رزان زعيتر والسيد فادي جبر، ممثلون على التوالي عن المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والمجموعة العربية لحماية الطبيعة، والاتحاد العربي للصناعات الغذائية.

38- تناولت الجلسة نتائج تقييم منجزات مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية بعد مرور سنتين على انعقاده في المنطقة، وتضمّنت عروضاً بشأن التقدُّم الذي أحرزته الدول العربية في تحويل أنظمتها الغذائية، والخطوات المستقبلية التي حدَّدتها، فضلاً عن أخطر التحدّيات التي تواجهها. وأتاحت الجلسة منصَّة لتبادل الاستراتيجيات الناجحة وتحديد الحلول المستقبلية عبر مجالات العمل الستة الواردة في دعوة الأمين العام للأمم المتحدة إلى العمل من أجل تسريع تحويل النُّظُم الغذائية. وإدراكاً بأن المنطقة العربية ليست على المسار الصحيح لتحقيق الأهداف المتعلقة بالأمن الغذائي والعمل المناخي، وجِّهت دعوات إلى اتّباع نَهج متكامل للنُّظُم الغذائية، ومواءمة خطط العمل المتعلقة بالعمل المناخي في مجال الغذاء مع تحول النُّظُم الغذائية، بما في ذلك من خلال مبادرة تقارب النُّظُم الغذائية التي أطلقها مركز تنسيق النُّظُم الغذائية التابع للأمم المتحدة. وأكد المتحاورون على أهمية اتباع نَهجٍ محوره الإنسان، وتحسين الحوكمة، وتحقيق مشاركة أوسع لأصحاب المصلحة، بما في ذلك تضمين وجهات نظر الشباب والمجتمع المدني والأشخاص ذوي الإعاقة. كما شدَّدوا على ضرورة معالجة هشاشة النُّظُم الغذائية على المستوى الهيكلي وإحلال السلام من أجل إيجاد حلول مستدامة وعادلة وشاملة.

8- الجلسة المتخصِّصة الثامنة: لمحة عامة عن مساهمة الآلية الدولية لحقوق الإنسان في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة

39- أدارت الجلسة السيدة جسّي شاهين، المسؤولة الإعلامية في مكتب المفوّضيّة السامية لحقوق الإنسان الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وشارك فيها موظفون من المكتب وهم السيدة كينجا جانكي، موظفة لحقوق الإنسان؛ والسيدة انسام العبايجي، المستشارة الإقليمية للنوع الاجتماعي (افتراضياً)؛ والسيد معن سلمان، المستشار الإقليمي لمناهضة التمييز العنصري؛ والسيدة لين عيد من برنامج بناء القدرات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فرع معاهدات حقوق الإنسان (افتراضياً)؛ والسيد جاد الحاج شحادة، موظف معاون لحقوق الإنسان.

40- استُعرضت في الجلسة مجالات العمل المتعلقة بالإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، وهي تضم خبراء يقدِّمون تقارير ويسدون المشورة في ما يخص حقوق الإنسان، سواء من منظور مواضيعي أو من منظور قُطري محدَّد، ويدعمون وضع المعايير الدولية ذات الصلة. واستناداً إلى أمثلة إيجابية من المنطقة، سلَّط المتحدثون الضوء على إسهام هذه الإجراءات في إصلاح الهيكل التشريعي والسياسة العامة؛ وفي وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان؛ وفي دعم الضحايا. وسلّطوا الضوء أيضاً على كيفية استخدام الإجراءات الخاصة للتقارير المواضيعية والزيارات القُطرية وغيرها من الأنشطة لمساعدة الدول وأصحاب المصلحة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛ وتعميم الترابط الوثيق بين عملية حقوق الإنسان وخطة عام 2030، مع التركيز على الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وأوضحت المداخلات كيفية الاستفادة من عمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان في تنفيذ هذا الهدف، ولا سيّما مكافحة التمييز العنصري والعنف ضد الأطفال. وبرزت أهمية تحقيق التآزر بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وآليات التنسيق الوطنية لأهداف التنمية المستدامة، ومواءمة عمل هذه الهيئات مع تعزيز الكفاءة والحد من الازدواجية. وأكّدت المناقشات على ضرورة تطوير آلية رسمية لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في عملية رصد التقدُّم المُحرَز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعداد تقارير الاستعراضات الوطنية الطوعية.

9- الجلسة المتخصّصة التاسعة: تمكين المجتمعات: بناء القدرة على الصمود من خلال أنظمة الإنذار المبكر في المنطقة العربية

41- أدارت الجلسة السيدة سايرة أحمد، مسؤولة برنامج المعرفة بالمخاطر، المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث. وتحدث في الجلسة كل من السيد شادي عبد الله، مدير المنصَّة الوطنية للإنذار المبكر، المجلس الوطني للبحوث العلمية، لبنان؛ والسيد خضر محمد نور، مدير إدارة المخاطر والكوارث في الوكالة الصومالية لإدارة الكوارث، الصومال (افتراضياً)؛ والسيد حميدي سولي سعدي، مدير مرصد كارتالا البركاني، جزر القمر (افتراضياً)؛ والسيد أحمد رعد، خبير، هيئة تنظيم الاتصالات، لبنان؛ والسيد محمد سالم، رئيس وحدة الاتصالات والشبكات، الإمارات العربية المتحدة (افتراضياً)؛ والسيد قاسم شعلان، مدير برنامج الحد من مخاطر الكوارث، الصليب الأحمر اللبناني.

42- وركّزت الجلسة على كيفية تنفيذ المبادرة العالمية للإنذار المبكر للجميع في المنطقة العربية. وقدَّم المتحدثون رؤى وتجارب مشتركة في ما يتعلق بأنظمة الإنذار المبكر في جزر القمر، ولبنان، والصومال، والإمارات العربية المتحدة، كما قدَّموا استراتيجيات مستخدَمة في الميدان لتعزيز قدرة المجتمعات التي تواجه مخاطر متنوّعة على الصمود. وأفادوا بأن تعزيز أنظمة الإنذار المبكر في جميع أنحاء المنطقة العربية يتطلب اتّباع نَهجٍ شامل، بدءاً بتحليل الثغرات وصولاً إلى صياغة الاستراتيجيات المناسبة، مع ضمان وصول الموارد إلى مختلفِ الفئات الاجتماعية، بما في ذلك الفئات المعرَّضة لخطر الإهمال. وركّزت الجلسة على ضرورة تحديد الثغرات التي تعوق التنمية الواعية بالمخاطر، مثل عدم كفاية التمويل، وضعف البنية التحتية، ومحدودية نقل التكنولوجيا، ونقص الوعي المجتمعي. وتناولت الجلسة كذلك سُبُل التعاون وتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا بين الدول العربية، وسلّطت الضوء على أن التعاون بين الهيئات الحكومية والمنظمات المجتمعية يمكن أن يسهِّل تبادل المعلومات بين أنظمة الإنذار المبكر لبناء قدرات التأهب والاستجابة للكوارث. وجرى التأكيد كذلك على ضرورة تنظيم حملات موجَّهة للتوعية بالمخاطر، والعمل على نقل التكنولوجيات المناسبة لحشد الموارد والخبرات عبر البلدان.

10- الجلسة المتخصّصة العاشرة: حلولٌ مائية قابلة للتكيُّف مع تغيُّر المناخ في المجتمعات المُضيفة للنازحين

43- أدارت الجلسة السيدة كارول شوشاني شرفان، مديرة مجموعة تغيُّر المناخ واستدامة الموارد الطبيعية، الإسكوا، وتحدث فيها كلّ من السيدة تاينا كريستيانسن، رئيسة البرنامج القُطري، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، لبنان؛ والسيدة سارة الحليق، رئيسة وحدة التكيُّف، وزارة البيئة، الأردن (افتراضياً)؛ والسيد سالم درويش، مستشار وزير الزراعة، لبنان؛ والسيد أنجم محمد أمين صابر، منسّق التحوّل في مجال المياه والصرف الصحي في منظمة ميرسي كوربس، العراق؛ والسيدة ليا ماسكارو، منسّقة مشروع "حوكماء" - الاتحاد الأوروبي في لبنان؛ والسيد جورج سعادة، مهندس المياه والصرف الصحي البيئي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في لبنان؛ والسيد محمد عمارة، مهندس المياه والصرف الصحي البيئي، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الأردن؛ والسيدة سارة هيس، مسؤولة مساعدة للشؤون الاقتصادية، الإسكوا.

44- وتطرَّق المتحاورون إلى الحاجة إلى إيجاد مجموعة متنوعة من الحلول المنسقة والمتكاملة على مستويي السياسات والتكنولوجيا لمواجهة ندرة المياه في المدن العربية التي تستضيف النازحين. وقد بدأت جهود فعّالة

تُبْذَل على هذا الصعيد رغم الظروف والصعوبات التي تواجهها بعض بلدان المنطقة. وأُطلقت مبادرات لتجميع مياه الأمطار على الأسطح، ومعالجة المياه العادمة الرمادية، وإعادة استخدام مياه الصرف الصحي في المدارس والمباني التابعة للبلديات. وتُعتمد في الأردن والعراق ولبنان ممارسات زراعية بيئية مستدامة، تُستخلص منها دروس يمكن تكرارها في أنحاء أخرى من المنطقة. وركَّز المتحدثون على ضرورة العمل الوثيق مع المجتمع المحلي والمؤسسات المعنيّة، وإشراك جميع أصحاب المصلحة، ومنهم الفئات المعرَّضة لخطر الإهمال، في عملية تحديد وتنفيذ التدخلات المناسبة. والهدف هو التوصل إلى مزيج متناسق من المساعدات الإنسانية، والمساعدات التنموية، وموارد التمويل للعمل المناخي، لمساعدة المدن على مواجهة الأزمات المتعدِّدة المتمثلة في تغيُّر المناخ، وندرة المياه، وتدفُّق اللاجئين، والنزوح الداخلي، ومساعدة البلدان والمجتمعات على الانتقال من برامج للدعم الانساني إلى برامج التنمية الشاملة.

11- الجلسة المتخصِّصة الحادية عشرة: توفير البيانات في حالات النزاع والأزمات الإنسانية في المنطقة العربية

45- أدار الجلسة السيد إسماعيل لبّد، مسؤول قسم الإحصاءات الديمغرافية والاجتماعية في الإسكوا واستُهلت بكلمة افتتاحية ألقتها السيدة نبال إدلبي، مديرة قطاع الإحصاء ومجتمع المعلومات والتكنولوجيا بالإنابة، الإسكوا. وتحدث في الجلسة كل من السيدة صفاء معطي، رئيسة الجهاز المركزي للإحصاء في اليمن؛ والسيد علي محمد عبّاس أحمد، مدير عام الجهاز المركزي للإحصاء في السودان (افتراضياً)؛ والسيد خالد أبو خالد، مدير عام الإدارة العامة للسجلات والمراقبة الإحصائية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دولة فلسطين؛ والسيد ماجد عثمان، الرئيس التنفيذي للمركز المصري لبحوث الرأي العام "بصيرة" في مصر (افتراضياً)؛ والسيد عماد الحاج شحادة، رئيس مصلحة مديرية المباني ومدير مرفأ صيدا بالتكليف، لبنان. كما شارك في الحوار السيد شكري بن يحيى، مكلَّف ببرامج السكان والتنمية في صندوق الأمم المتحدة للسكان للمنطقة العربية؛ والسيد عبد الحميد ورسامه، المسؤول الفني عن معلومات الطوارئ الصحية وتقييم المخاطر، إدارة الطوارئ الصحية، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية (افتراضياً).

46- تناولت المناقشات تداعيات الأزمات والنزاعات على منظومة البيانات الوطنية، إذ أدّت إلى تدمير البنى التحتية وفقدان الأجهزة وقواعد البيانات، وتوقُّف العمل الإحصائي، إضافة إلى صعوبة إجراء المسوح حيث يستمر الاحتلال. وركَّزت المداخلات على فرص ومتطلّبات إعادة بناء قواعد البيانات، ومصادر البيانات والقدرات اللازمة، وسُبُل التعاون مع الجهات الدولية والمحلية. وسلَّط المشاركون الضوء على التكنولوجيات الحديثة التي يمكن الاستفادة منها في حالات النزاع كأجهزة الاستشعار عن بُعد ونُظُم المعلومات الجغرافية والذكاء الاصطناعي، إضافة إلى ما تتيحه منصَّات التواصل الاجتماعي من بيانات. إلا أن الحصول على البيانات من بعض المصادر، كالأنظمة النقّالة، يحتاج إلى بروتوكولات تعاون بين الشركات المشغِّلة ومقدِّمي الخدمات. وركَّزت المناقشات على أهمية جودة البيانات وحوكمة المنظومة الإحصائية، والعمل التعاوني في إعداد المنهجيات اللازمة لحالات الطوارئ، واستخدام النمذجة، والاستعانة بنَهج الترابط بين العمل الإنساني والتنمية. وخلُصت المداخلات إلى التأكيد على ضرورة توفُّر المعلومات عند حدوث الكوارث لما لها من أهمية في تنسيق عمليات الإنقاذ والاستجابة السريعة.

12- الجلسة المتخصّصة الثانية عشرة: أولويات إصلاح النظام المتعدِّد الأطراف من منظور المجتمع المدني

47- أدارت الجلسة السيدة منار زعيتر، باحثة ومسؤولة برامج في شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. وتحدّث فيها كلّ من السيد محمد السعيد السعدي، خبير ومستشار شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية؛ والسيد مدني عباس مدني محمد، المدير التنفيذي لمنظمة نداء التنمية السودانية، السودان؛ والسيد زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي لشبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

48- تمحور موضوع المداخلات والمناقشات حول ضرورة وضع نَهجٍ متعدِّد الجوانب لإصلاح الحوكمة العالمية وتحويلها، بما يشمل إنشاء أُطُر دولية متفق عليها لضمان تمثيل أكثر عدالة لدول الجنوب، وتعزيز الإصلاحات المملوكة وطنياً عبر نَهجٍ حقوقي يقوده السكان، وتهيئة بيئة تمكينية للحركات الاجتماعية التي تضمن مشاركة الفئات المعرَّضة للإهمال، وتُعنى برفاهية الأجيال المقبلة. وتناول المتحدثون الحاجة إلى دعم الحق في التنمية وتقرير المصير. ومن المواضيع التي أُثيرت في هذا السياق معالجة مركزية صنع القرار، وإنهاء العمل بحق النقض في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومراجعة آليات التصويت التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لضمان تمثيل أكثر إنصافاً للبلدان النامية في القرارات التي تؤثِّر على اقتصاداتها. وتناول المشاركون محدودية قدرة المنظمات الدولية على متابعة قضايا حقوق الإنسان، مستشهدين بالانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية والحرب على غزة. وأثار المشاركون موضوع الصعوبات التي تتخلّل الحوارات والمناقشات بشأن التنمية في المنطقة العربية بسبب القيود المفروضة على المجتمع المدني ووسائل الإعلام. كما أكّدوا على أهمية اعتبار اللغة العربية أداة تنموية، وإعطاء الأولوية للتوصيات الصادرة عن المجتمع المدني إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل.

دال- أحداث خاصة

الملتقى العربي لشركات الأعمال وأهداف التنمية المستدامة: بناء الشراكات لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة

49- أدار الملتقى السيد ياسر عكاوي، مؤسِّس كابيتال كونسبت وناشر ومحرِّر مجلة إكزيكوتيف، لبنان. واستضاف الملتقى السيد غاي رايدر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للسياسات، وتحدث فيه كل من السيد ناصر المعولي، وكيل وزارة الاقتصاد، عُمان (افتراضياً)؛ والسيدة منى فايد، مساعدة الوزيرة لشؤون التنمية المستدامة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر؛ والسيدة رنا الدبابنة، المدير التنفيذي لوحدة الاتصال المؤسسي والاستدامة وعضو اللجنة التنفيذية في أورنج، الأردن؛ والسيد زكريا الحاج حمود، مستشار أول في اتحاد المصارف العربية؛ والسيدة نجوى زهار، مستشارة اقتصادية في اتحاد الغرف العربية؛ والسيدة ميساء أبو عضل غانم، عضو مجلس إدارة ورئيسة شؤون الاستدامة في مجموعة هولدال، لبنان (افتراضياً). كما شاركت في الحوار السيدة ألكسندرا ترزي، مديرة أولى للبرامج الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشرق أوروبا ووسط آسيا، الاتفاق العالمي للأمم المتحدة.

50- سلّط الملتقى الضوء على مبادرات الحكومات في المنطقة العربية تجاه دعم القطاع الخاص وتعزيز دوره في التنمية المستدامة من خلال تطوير البنية الأساسية، وإجراء الإصلاحات القانونية، وتوفير التمويل

والاستثمارات، وزيادة الشراكات في المشاريع التنموية، إضافة إلى إدراج أهداف خاصة بالتعاون مع القطاع الخاص ودعمه ضمن خطط التنمية الوطنية وخطط التنويع الاقتصادي. وقد بيَّن الحوار أن الأنشطة الحكومية هذه تستجيب للتحدّيات التي لا يزال القطاع الخاص عموماً يواجهها في المنطقة العربية، من صعوبات تنظيمية، وإجراءات معقدة لإنشاء الشركات واستحصال الرخص، وضعف في البنية التحتية والشفافية. من جهة القطاع الخاص، تخلّل الجلسة عرض أمثلة من شركات التزمت بمبادئ الاستدامة ضمن ثقافتها وضمَّنتها في استراتيجيتها ووسعت أنشطة المسؤولية المجتمعية لتشمل النساء والشباب، وتغيُّر المناخ، وبناء القدرات، والشمول الرقمي. وبيَّن النقاش الاهتمام المتزايد بالإبلاغ عن أداء الشركات على صعيد البيئة والمجتمع والحوكمة، وأكد على أهمية المبادرات الدولية في جمع المعلومات والبيانات ومنها مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. واختُتمت الجلسة بالتأكيد على المسؤولية المشتركة للحكومة والقطاع الخاص والمنظمات الإقليمية والدولية إضافة إلى أهمية التحوّل من ثقافة السعي إلى الأرباح السريعة، على المدى القصير، إلى ثقافة النموّ المُراعي للتنمية المستدامة على المدى الطويل.

هاء- الجلسة الختامية

51- في ختام المنتدى، شكر رئيس المنتدى، السيد سعيد الصقري وزير الاقتصاد في عُمان، الإسكوا وجامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في المنطقة على تنظيم المنتدى. وأكّد على التزام عُمان بنقل رسائل المنتدى العربي إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المزمع عقده في نيويورك خلال الفترة 8-17 تموز/يوليو 2024، كما شارك الحضور بعض الرسائل الرئيسية الصادرة عن المنتدى.

52- وشكر السيد منير تابت، نائب الأمينة التنفيذية للإسكوا، عُمان على رئاسة المنتدى. وتوجَّه بالشكر أيضاً إلى جميع من ساهم في إنجاح المنتدى بمشاركة الأفكار والتجارب والحلول، والالتزام بتحقيق تنمية مستدامة عادلة في المنطقة.

ثالثاً- المشاركون

53- شارك في المنتدى حوالي 1,370 مشاركاً ومشارِكة (423 حضورياً في بيت الأمم المتحدة في بيروت، و947 افتراضياً). وكان بين الحضور تمثيل رفيع المستوى عن الحكومات، والبرلمانات، والمجتمع المدني، ومجموعات الشباب، وبيوت الخبرة، والقطاع الخاص، والمنظمات الإقليمية والعربية والدولية، والجهات الإقليمية المعنيّة بالتنمية المستدامة، والأجهزة العليا للرقابة، وصناديق التمويل في المنطقة العربية، وعدد من الجهات الإعلامية، وكذلك الجهات المنظِّمة أي وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في المنطقة العربية، وجامعة الدول العربية، والإسكوا.

54- وضمّ المنتدى تمثيلاً من الدول العربية الاثنتين والعشرين إما حضورياً أو افتراضياً بوفود حكومية وعن السفارات من الأردن، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وتونس، والجزائر، وجزر القمر، والجمهورية العربية السورية، وجيبوتي، والسودان، والصومال، والعراق، وعُمان، ودولة فلسطين، وقطر، والكويت، ولبنان، وليبيا، ومصر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، وموريتانيا، واليمن.

55- وضمّ المنتدى كذلك تمثيلاً من الأمم المتحدة وهيئاتها من خلال نائبة الأمين العام للمنظمة ووكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورئيسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتمثيل عن: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة، واليونسكو، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الأغذية والزراعة، واليونيسف، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، والمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وإدارة الدعم العملياتي التابعة للأمم المتحدة، والاتحاد الدولي للاتصالات، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومنظمة الصحة العالمية، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وعدد كبير من ممثلي الأمم المتحدة المقِيمين في البلدان العربية.

المرفق الثاني

نتائج تقييم المنتدى العربي للتنمية المستدامة بدوراته الست الأخيرة (2018 و2019 و2021-2024)

ملاحظة: (أ) اختلفت أسئلة الاستبيان المستخدَم للتقييم من دورة لأخرى، وبالتالي لم تتوفّر جميع النتائج لجميع السنوات(الأشكال 5 و9 و11). (ب) لم تعقد دورة 2020 بسبب جائحة كوفيد-19، بينما عُقدت دورة 2021 بشكل افتراضي بالكامل.

1- حضور المنتدى

الشكل 1- عدد المشاركين

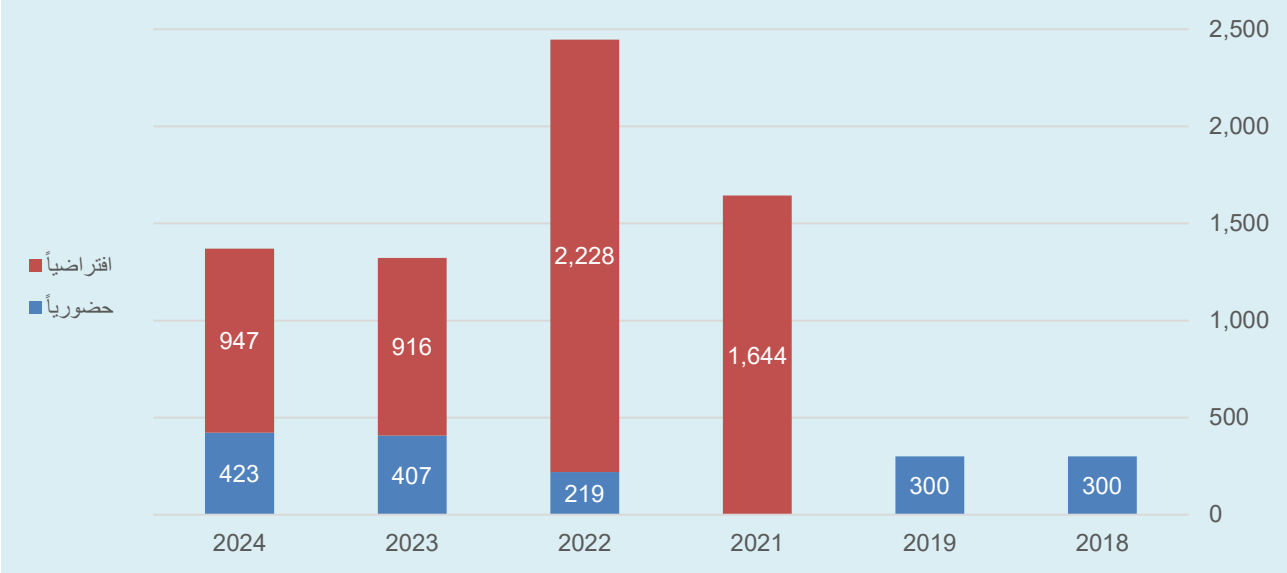

الشكل 2- النسبة المئوية للمشاركين في التقييم من مجموع المشاركين في المنتدى

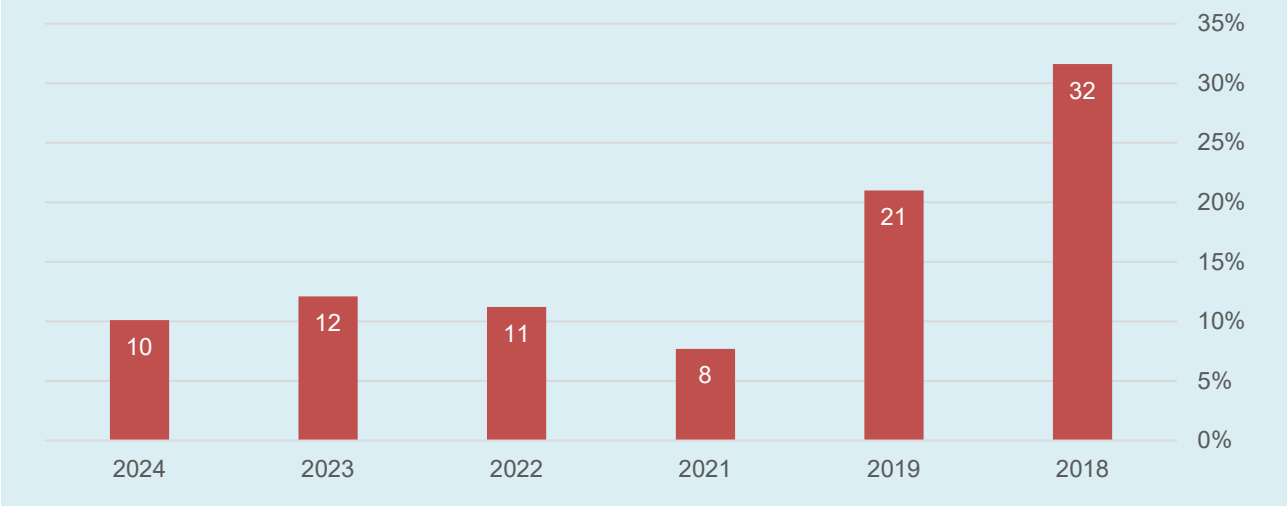

الشكل 3- الجهات المشاركة

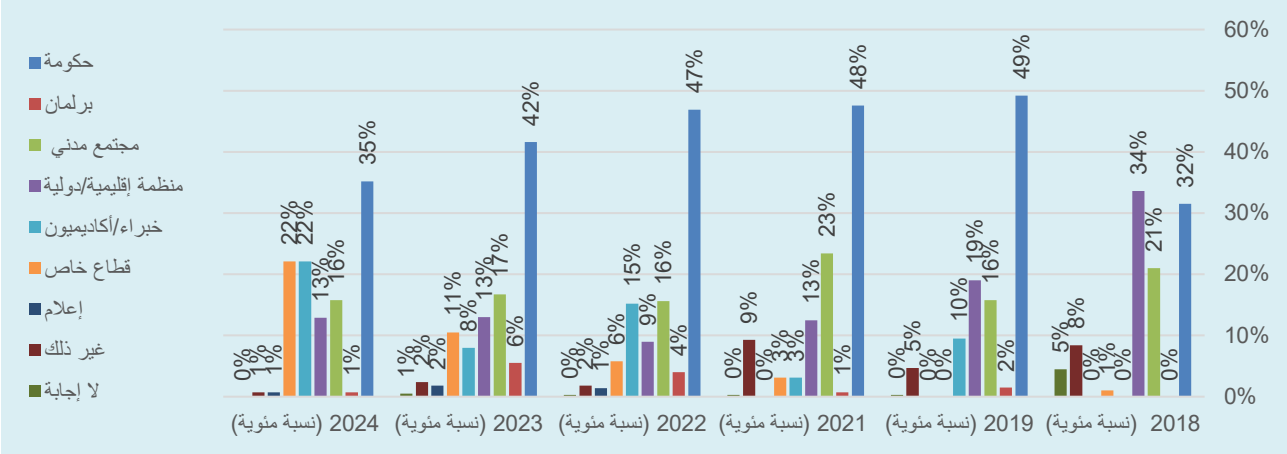

الشكل 4- الجنس

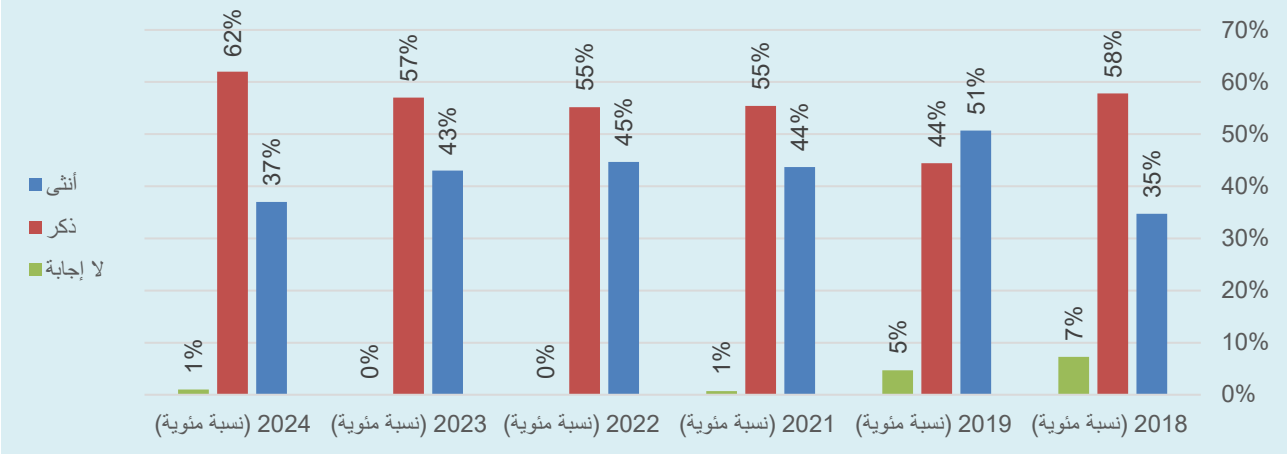

2- <u>الأهمية والأثر</u>

الشكل 5- حسّن المنتدى من فهمي لموضوع المنتدى

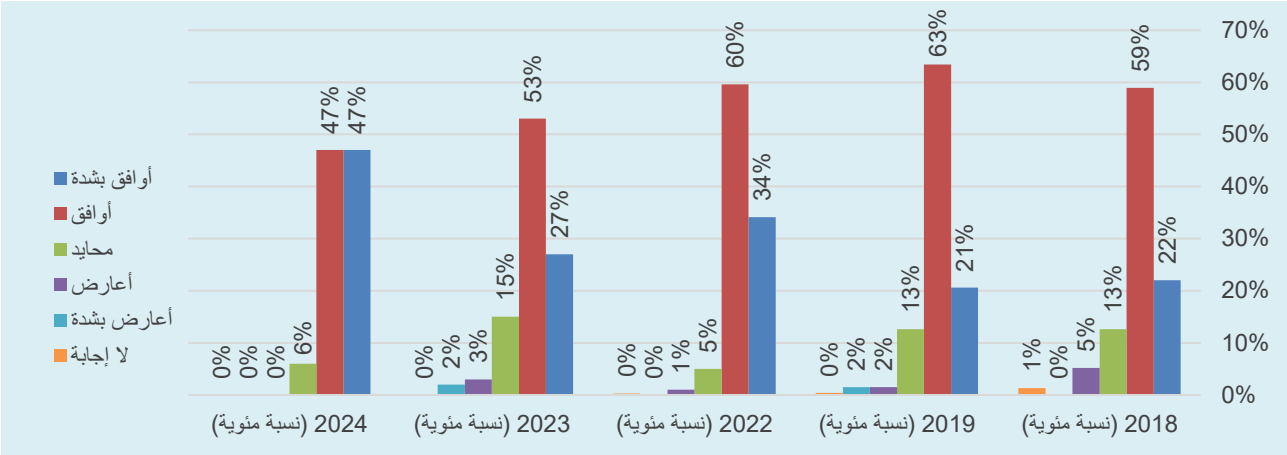

الشكل 6- حسّنت المراجعة المتعمقة لأهداف التنمية المستدامة قيد المراجعة من معرفتي بالحلول السياساتية للنهوض بتنفيذها

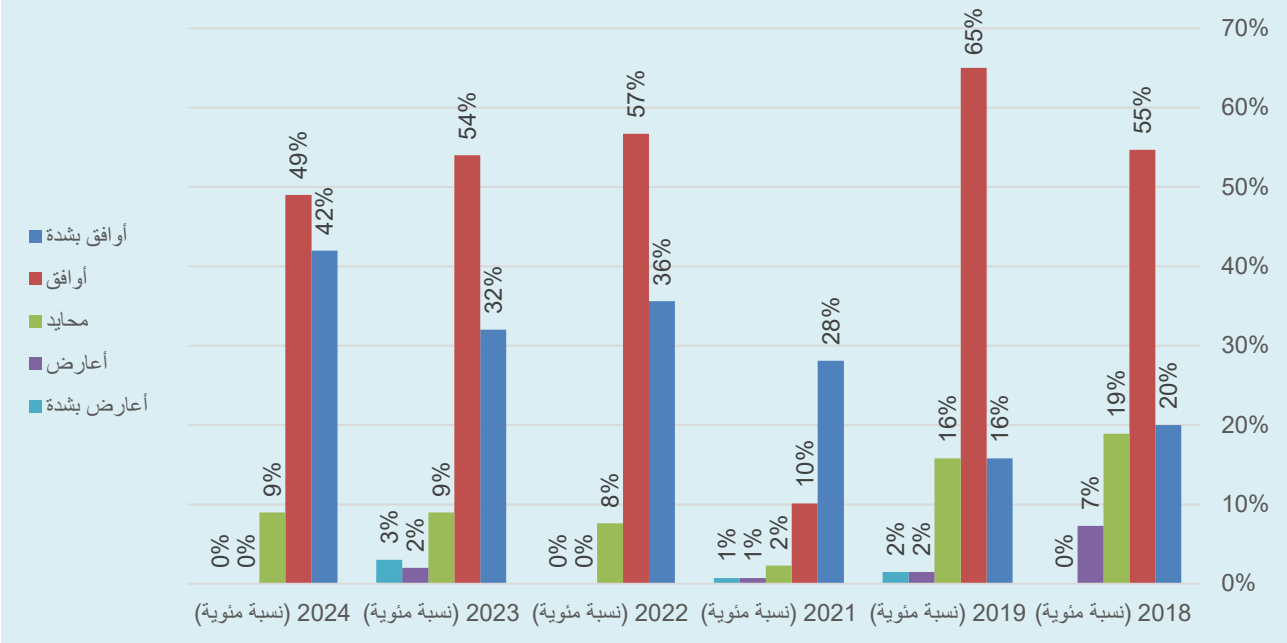

الشكل 7- لقد استفدت من المناقشات الغنية وتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة مع العديد من أصحاب المصلحة

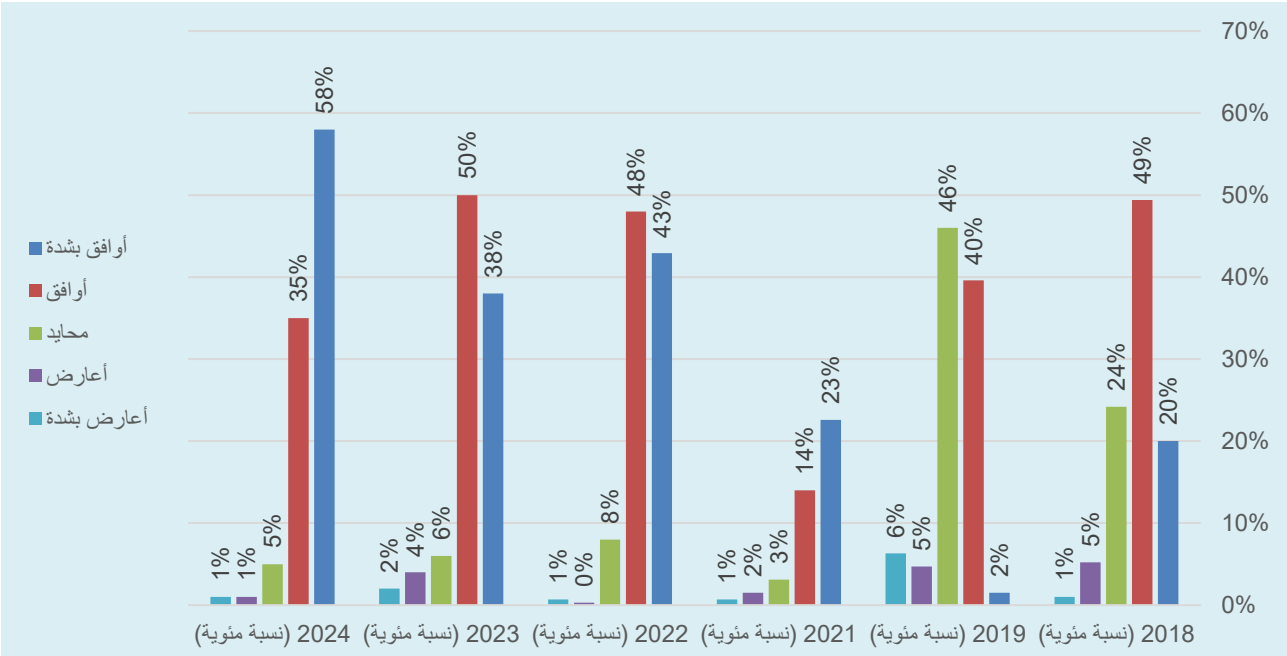

3- الجودة والفعالية والرضا العام

الشكل 8- جودة الوثائق/الأوراق الخلفية

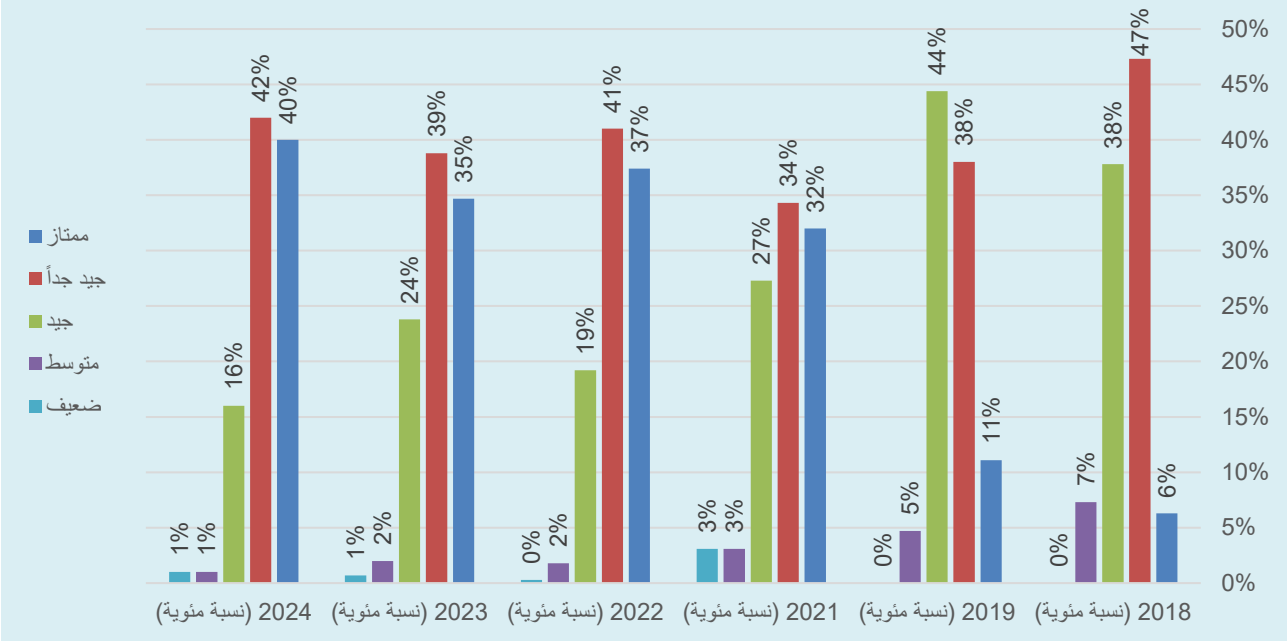

الشكل 9- مستوى مداخلات المتحدثين

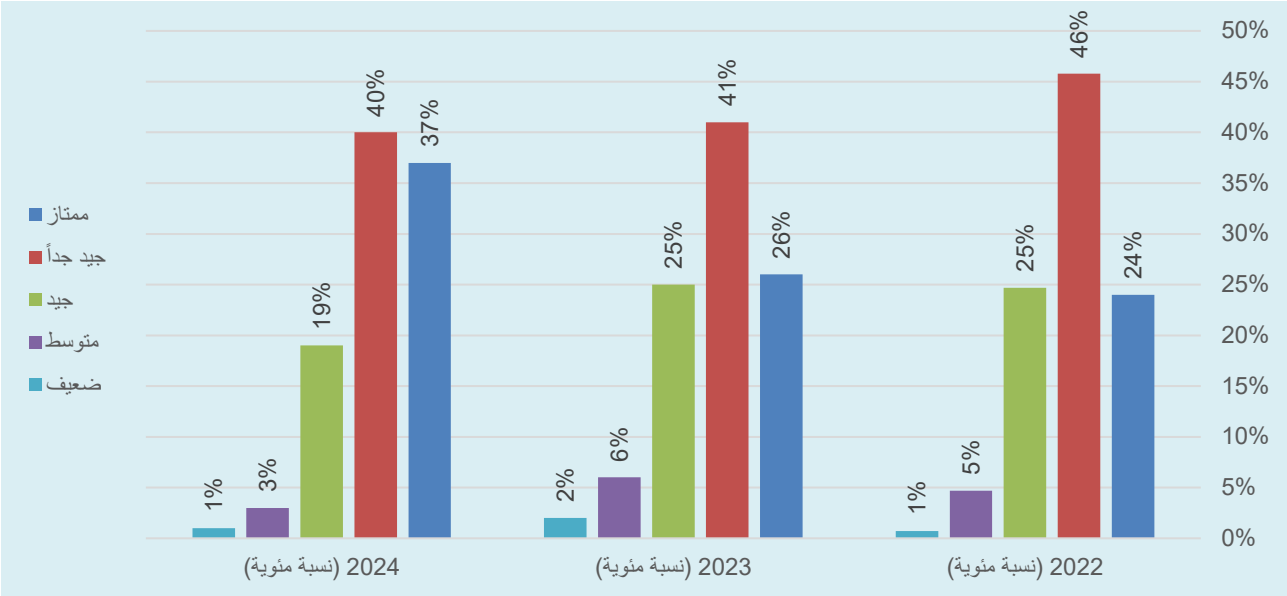

الشكل 10- هيكلية/برنامج عمل المنتدى

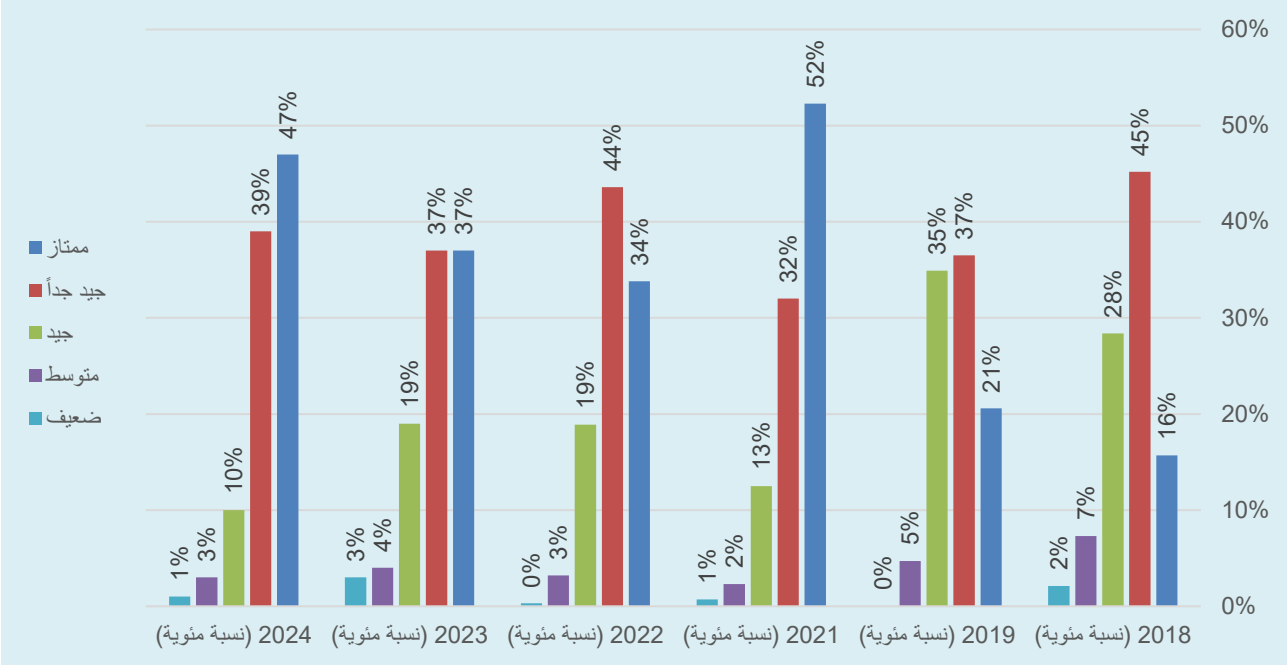

الشكل 11- المدة المتاحة للمنتدى

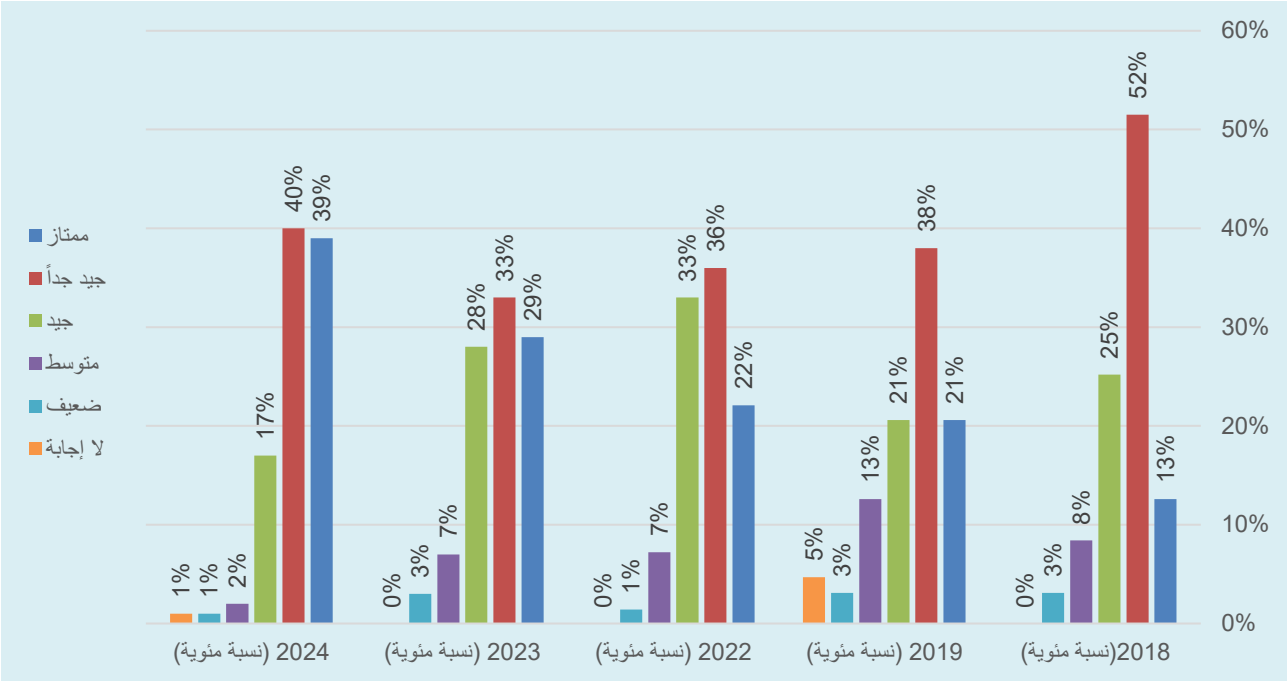

الشكل 12- الترتيبات اللوجستية للمنتدى

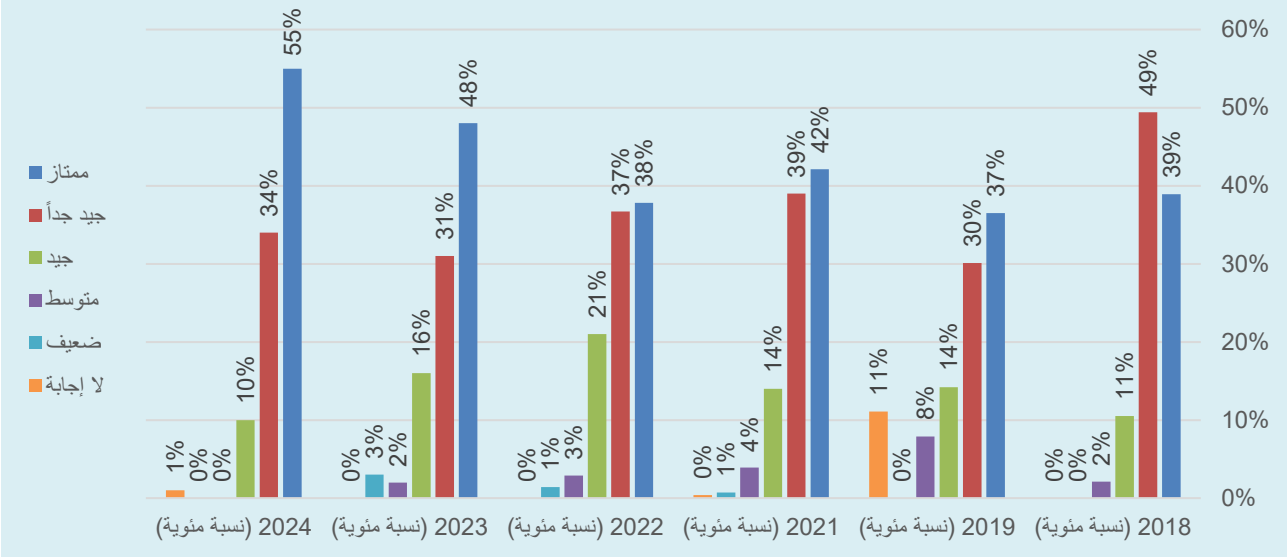

الشكل 13- الرضا العام عن المنتدى